الإمـــارت العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي
للعام 2014

الإصـــدار الثاني والـــعشرين

الرؤيـــــة

«اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة»

الرســـــالة

« تنمية الاقتصاد الوطني و تهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والتميّز العالمية واقتصاديات المعرفة»

القيم

الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين من داخل وخارج الوزارة.

احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد

روح الفريق: التعاون والعمل الجماعي ودعم ومساندة كافة فرق العمل من موظفي الوزارة والشركاء الإستراتيجيين لتحقيق التميز المنشود.

المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضافة على نتائج العمل.

الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ. ع. م.
هاتف: 9712613111+
فاكس: 9712626000+
البريد الإلكتروني: info@economy.ae
إنترنت: www.economy.ae

إدارة التخطيط ودعم القرار
البريد الإلكتروني:pdsd.inf@economy.ae
هاتف: 97143161575+

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy
twitter.com/Economyae

الإمـــارت العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي
للعام 2014

الإصدار الثاني والعشرين

الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014

صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014

صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014

المحـــتويـــات

رسـالة الـوزير	11
أولا: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية.	13
1 الأوضاع الاقتصادية العالمية	14
2 الأوضاع الاقتصادية العربية	18
3 الأوضاع الاقتصادية الخليجية	20
ثانيا: آداء الاقتصاد الوطني.	23
1 النمو الاقتصادي	24
2 الانفاق الاستهلاكي	27
3 التضخم	28
4 البيئة الاستثمارية	30
1.4 الاستثمارات المحلية	30
2.4 الاستثمار الأجنبي المباشر	34
5 القطاع المالي والنقدي	36
1.5 تطورات الأسواق المالية	36
2.5 التطورات النقدية	37
3.5 التطورات المصرفية	38
6 المالية العامة	39
7 ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	40
1/7 التجارة الخارجية	40
1/1/7 الصادرات الوطنية	43
2/1/7 إعادة التصدير	43
3/1/7 الواردات	44
2/7 تجارة الخدمات	44
1/2/7 الصادرات الخدمية	45
2/2/7 الواردات الخدمية	45
3/7 دخل الاستثمار	45
4/7 التحويلات	46
5/7 الحساب الرأسمالي والمالي	46
ثالثا: السكان والقوى العاملة.	49
1 السكان	50
2 القوى العاملة	50
2.1 توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية	50
2.2 المشتغلين بالقطاع الخاص	54
رابعا: القضايا الاقتصادية المعاصرة.	55
1 الأهمية الاقتصادية لفوز دولة الإمارات بتنظيم معرض اكسبو الدولي 2020	56
2 الإمارات والطاقة المستدامة	58
خامسا: التوقعات الاقتصادية لعام 2014.	61

الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014

رسـالة الـوزير

تعمل وزار ة الإقتصاد جاهدة على دعم استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن منظومة العمل الحكومي الإماراتي المتميز ،واضعين نصب أعيننا تعزيز مكانة إقتصادنا الوطني على الخارطة الإقتصادية العالمية وتحقيق رؤيتنا المتمثلة بالوصول إلى إقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنة تتميز بالمعرفة.

إننا نمضي قدماً وبثقة وعزيمة نحو الأهداف التي وضعناها كي نعزز مكانة إقتصادنا الوطني،بما يواكب مسيرة التنمية المستدامة الشاملة التي تشهدها دولتنا الحبيبة،حيث تواصل الإمارات لفت أنظار العالم من خلال الإنجازات المتتالية التي تحققها، فبعد أن شهدنا المركز المتقدم الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن معهد التنمة الإدارية، هاهو أحد أهم المؤشرات العالمية يشهد أيضاً لدولتنا بمدى تقدمها وتطورها وبصحة النهج الذي تقودها عليه قيادتنا الرشيدة، حيث حققت الإمارات تقدما كبيراً بلغ سبع مراتب في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" لعام 2014-2015 وتبوأت مواقع متقدمة في القطاعات المختلفة التي يركز عليها التقرير.

إن عظمة منجزات دولتنا وشعبنا لم تعد تخفى على أحد، وما كنا لنحقق هذه المنجزات لولا الرؤية الثاقبة لقيادتنا الرشيدة والدعم اللامحدود لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وأخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات.

ومع إحراز الإمارات للمركز الثاني عشر على مستوى العالم في تقرير التنافسية العالمي، سجلت إنجازاً متمثلاً في تقدمها سبع مراتب دفعة واحدة في ظرف عام، ومتجاوزة دولاً عريقة على مستوى العالم في التنافسية الكلية لإقتصادها، إلى جانب تحقيقها للمركز الأول في عدد من المؤشرات الفرعية وتحسن أدائها في ثمانية وسبعين مؤشراً فرعياً من أصل مئة وأربعة عشر مؤشراً. وقيمة هذا الانجاز تكمن في ان تقرير التنافسية العالمي يعد أحد أهم المؤشرات الدولية الخاصة بالتنمية والتقدم الإقتصادي ويكتسي أهمية خاصة نظراً لما يتميز به من تحليل دقيق لمختلف الركائز والمعطيات الاقتصادية والتنموية ويصنف مختلف دول العالم وفقا لمعايير موضوعية صارمة دون محاباة أو مجاملة.

إن التطور والقفزات الكبيرة التي يحققها إقتصادنا الوطني، خاصة في ظل التحول نحو إقتصاد لمعرفة القائم على الإبداع والإبتكار وتصدر دولتنا الحبيبة للمشهد الاقتصادي الدولي يضعنا جميعا في وزراة الإقتصاد بمختلف مواقع عملنا ومهامنا أمام مسؤولية كبيرة، إذ يتوجب علينا أن نقدم جهداً مضاعفاً كي نحافظ على المكتسبات المميزة ونعززها بإنجازات جديدة، ونحقق المزيد من التقدم على مختلف المستويات من خلال القيام بعملنا على أكمل وجه وإنجاز مهامنا بأسرع وقت وأفضل جودة، وكلي ثقة بامكانيات وبحماس واخلاص كوادرنا الوظيفية وحرصهم على الإبداع والابتكار في أداء مهامهم وإنجاز أعمالهم.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري
وزيـــر الإقتصـــاد

الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014

01

أولاً:
الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

1. الأوضاع الاقتصادية العالمية

تتلخص أبرز التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي في عام 2014 في أن نمو الإقتصاد العالمي شهد تعافياً قوياً ، ولقد كانت وتيرته أسرع في الولايات المتحدة عنها في منطقة اليورو. ولقد أدى قيام مجلس الإحتياطي الإتحادي (البنك المركزي الأمريكي) بتخفيف برنامج التيسير الكمي إبتداء من الربع الأول من العام الحالي إلى سحب كميات ضخمة من الدولارات التي كانت تضخ في الأسواق المالية ، مما عمل على زيادة قوة الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى ، وخاصة سعر صرف الدولار مقابل اليورو الذي ربما يتجه نحو 1.20 دولار لكل يورو بنهاية العام الحالي.

كما أن إرتفاع الدولار سوف يضعف الطلب على السلع الأولية المسعرة بالدولار مثل الذهب والنفط ، مما يشير إلى إحتمالية هبوط أسعارهما ،إذ ربما ينخفض سعر النفط في الأسواق الدولية إلى أقل من 100 دولار للبرميل ، مما سيساعد على إبقاء مستويات التضخم في الدول الغربية تحت السيطرة بمعدللا يزيد عن 2%.

أثقلت مشكلة الديون السيادية في البلدان المتقدمة كاهل الاقتصاد العالميفي عام 2013، ولم يكن من السهل تعديل ميزانيات القطاع المالي في تلك البلدان، حيث وعلى الرغم من اتخاذ الحكومات إجراءات مباشرة وغير مباشرة لتعديل ميزانيات القطاع المالي، فقد بلغت هذه الإجراءات حداً فاق الإمكانات في العديد منها ولا سيما في جنوب أوروبا. وبالرغم من مبررات التشدد في السياسات المعتمدة، فإن هذا التشدد أنعكس سلباً على تعديل ميزانيات القطاع المالي في معظم البلدان المتقدمة. وبشكل عام، واجهت إقتصادات الإتحاد الأوروبي حالة من الركود، وشهدت بعضها نمواً اقتصاديا ضعيفاً للغاية. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد العام 2013 بعض التعافي وإن كان ببطء شديد، حيث إن المخاطر التي تكتنف التوقعات لا تزال مائلة باتجاه التطورات السلبية.

1.1 الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)

تمكنت إقتصادات البلدان النامية من تعزيز أهميتها في الإقتصاد العالمي في عام 2012، وأسهمت في دعم نمو الطلب العالمي. إلا أن الأداء الإقتصادي لتلك البلدان تفاوت بحسب ما تتمتع به هذه البلدان من موارد، حيث تمكنت إقتصادات البلدان النامية التي تتمتع بوفرة في الموارد المالية والطبيعية، من تخفيف حالة عدم اليقين التي كبلت الإقتصاد العالمي، وأسهمت المناعة التي أبدتها إقتصادات البلدان النامية الكبرى بشكل عام في دعم الطلب العالمي على الموارد الطبيعية وعوّضت عن تراجع الطلب في البلدان المتقدّمة.

وينصب التركيز حالياً على الاقتصادات الصاعدة وتباطؤ النمو فيها تأثراً بالسياسة النقدية الأمريكية والتي أدت إلى حدوث زيادة كبيرة في عائدات السندات طويلة الأجل على نحو غير متوقع في الولايات المتحدة وكثير من الدول الأخرى. ومن شأن هذا التغيير أن يُنشئ مخاطر على اقتصادات السوق الصاعدة.

جدول (1): النمو الاقتصادي المحقق عامي (2012 - 2013) والمتوقع عامي (2014 - 2015)%

البيان	النمو المحقق		التوقعات الصادرة في يناير 2014		الاختلاف عن التوقعات الصادرة في اكتوبر 2014	
	2012	2013	2014	2015	2014	2015
الناتج العالمي	3.1	3.0	3.7	3.9	0.1	0.0
الاقتصادات المتقدمة	1.4	1.3	2.2	2.3	0.2	-0.2
الاقتصادات الصاعدةوالنامية	4.9	4.7	5.1	5.4	0.0	0.1
الولايات المتحدة	2.8	1.9	2.8	3.0	0.2	-0.4
المانيا	0.9	0.5	1.6	1.4	0.2	0.1
فرنسا	0.0	0.2	0.9	1.5	0.0	0.0
ايطاليا	-2.5	-1.8	0.6	1.1	-0.1	0.1
اسبانيا	-1.6	-1.2	0.6	0.8	0.4	0.3
اليابان	1.4	1.7	1.7	1.0	0.4	-0.2
المملكة المتحدة	0.3	1.7	2.4	2.2	0.6	0.2
كندا	1.7	1.7	2.2	2.4	0.1	-0.1
روسيا	3.4	1.5	2.0	2.5	-1.0	-1.0
الصين	7.7	7.7	7.5	7.3	0.3	0.2
الهند	3.2	4.4	5.4	6.4	0.2	0.1
البرازيل	1.0	2.3	2.3	2.8	-0.2	-0.4
جنوب افريقيا	2.5	1.8	2.8	3.3	-0.1	0.0

المصدر : صندوق النقد الدولي مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – يناير 2014

شكل (1): النمو الاقتصادي

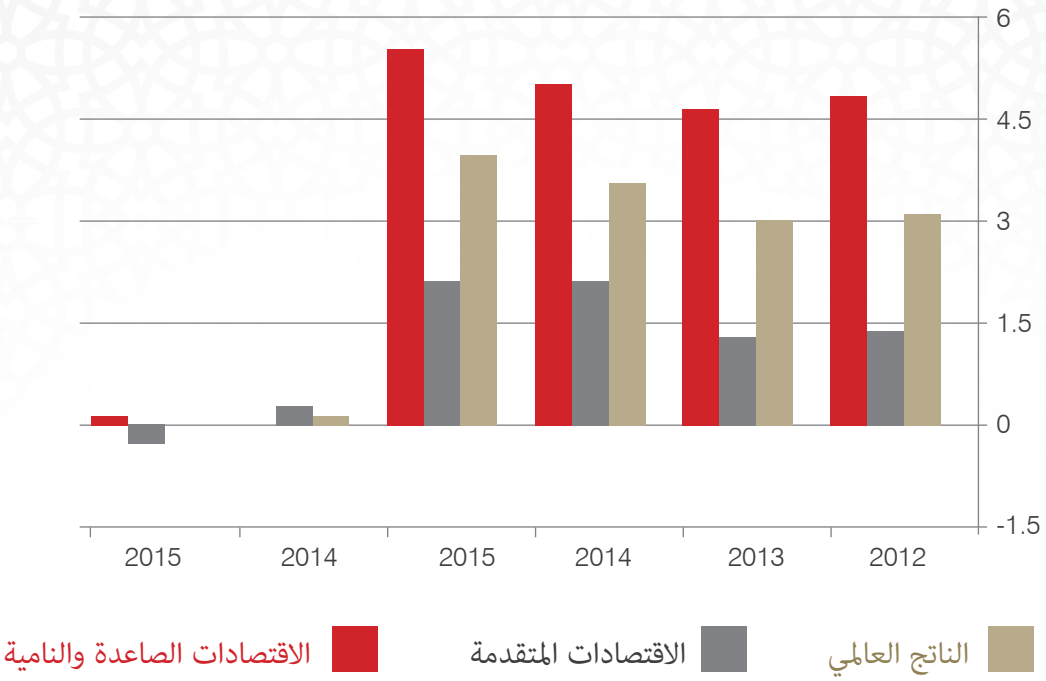

المصدر : صندوق النقد الدولي مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – يناير 2014

وقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية العالمية المسجلة خلال العام 2013 تحسناً عن العام السابق، على الرغم من أنه لا تزال هناك مخاطر قائمة، من بينها إنكماش محتمل في منطقة اليورو وإرتفاع معدلات البطالة. وبناء عليه، قام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي قليلاً لهذا العام لتبلغ 3.7% عام 2014، بعد أن بلغت 3% العام الماضي. مع ملاحظة تفاوت كبير بين الإقتصادات المتقدمة من جهة والإقتصادات الصاعدة والنامية من جهة أخرى. حيث بلغ النمو في الدول المتقدمة نسبة 1.2% خلال العام 2013، مقابل 4.5% للدول الصاعدة والنامية.

وأعلن الصندوق أن الاقتصاد العالمي سوف يكون خلال العام 2014 أكثر صحة من عام 2013 مع تزايد الطلب والمخزونات في الاقتصادات المتقدمة. لكنه حذّر في الوقت نفسه أن تلك الآفاق المتفائلة معرضة لانتكاسات يمكن أن تتسبب فيها زيادة أسعار الفائدة العالمية والتقلبات المحتملة في تدفقات رؤوس الأموال الناتجة عن بدء مجلس الاحتياط الاتحادي الامريكي في سحب الحوافز النقدية الضخمة التي ساعدت الاقتصاد الامريكي في تجاوز الأزمات التي مرّ بها.

كما من المتوقع مواصلة تحسن النشاط خلال عام 2015 بسبب الانتعاش المتوقع في الاقتصادات المتقدمة بشكل خاص. ومن المتوقع ان ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 3.9% عام 2015.

1.2 التجارة الخارجية

ارتفعت الصادرات العالمية خلال عام 2013 لتصل إلى 18,78 تريليون دولار، مقارنة مع 18,3 تريليون دولار في العام 2012، و18,2 تريليون دولار في 2011، فيما ارتفعت الواردات العالمية كذلك لتصل إلى 18,87 تريليون دولار، ليصل بذلك حجم التجارة العالمية في العام الماضي إلى 37,5 تريليون دولار.

وتصدرت الصين والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا المراكز الثلاثة الأولى في قائمة منظمة التجارة العالمية لأكبر المصدرين في العالم خلال عام 2013، بإجمالي صادرات زاد على 5 تريليونات دولار.

واستحوذت الصين على نحو 11,8% من إجمالي الصادرات العالمية مسجلة صادرات بقيمة 2,2 تريليون دولار مقابل 1,57 تريليون دولار للولايات المتحدة الأميركية التي استحوذت على نحو 8,4% من إجمالي الصادرات العالمية، فيما بلغت حصة ألمانيا نحو 7,7% بصادرات بلغت قيمتها 1,45 تريليون دولار.

تتوقع منظمة التجارة العالمية نمو حجم التجارة العالمية عام 2014 بزيادة طفيفة إلى 4.7% ، لكنها استبعدت أن يعود النمو إلى معدله التاريخي البالغ 5.3% فى عام 2013.

وجاءت هذه التوقعات نتيجة ضعف نتائج العام الماضي عندما ارتفع حجم التجارة العالمية بنسبة 2% فقط ليصل إلى 18.8 تريليون دولار.

وأشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن الدول النامية وبلدان رابطة الدول المستقلة ستسجل أفضل المؤشرات فى عام 2014، إذ سيزيد حجم تجارتها بـ 6.4%، فيما سيرتفع حجم التجارة في البلدان المتقدمة بـ 3.6%، وبالنسبة الى مجال التصدير فستبقى الدول الآسيوية في المركز الأول، مع نمو بنحو 7%، تليها أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، ومن ثم أوروبا.

تقلدت كوريا الجنوبية المركز الثامن من ناحية حجم التجارة العالمية خلال النصف الأول من عام 2014، متقدمة بدرجة واحدة أعلى مما جاء في العام الماضي، وفقا لتقرير معهد التجارة العالمية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري لكوريا الجنوبية نحو 546.4 مليار دولار خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية يونيو2014 ، ويعتبر بذلك ثامن أكبر حجم من بين 71 دولة رئيسية.

وحققت كوريا الجنوبية نموا في التصدير بنسبة 2.5% على نحو سنوي ليصل إلى 283.3 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2014، لتصبح سابع أكبر دولة حجما في العالم، بينما وصل حجم وارداتها إلى 263.1 مليار دولار في المركز التاسع.

وأوضح التقريرأن الصين تربعت على صدارة القائمة مع وصول حجم التبادل التجاري الإجمالي إلى 2.02 تريليون دولار وتلتها الولايات المتحدة الأميركية بـ1.98 تريليون دولار، وألمانيا بـ1.39 تريليون دولار.

ووفق إحصائيات منظمة التجارة العالمية، تبوأت البلدان الثلاثة كذلك المراتب الثلاث الأولى عالمياً في قائمة أكبر المستوردين للسلع والخدمات.

وبلغت قيمة واردات الولايات المتحدة نحو 2,33 تريليون دولار تشكل نحو 12,4% من إجمالي الواردات في العالم تلتها الصين التي استحوذت على نحو 10,3% من إجمالي الواردات من السلع والخدمات في العالم مسجلة واردات بقيمة 1,95 تريليون دولار، فيما احتلت ألمانيا المركز الثالث عالمياً بإجمالي واردات بلغت قيمتها 1,18 تريليون دولار مستحوذة على نحو 6,3% من الواردات العالمية.

وعربياً، جاءت السعودية في المركز السادس عشر في قائمة أكبر المصدرين في العالم خلال 2013، وذلك بعد أن بلغ إجمالي صادراتها العام الماضي نحو 365 مليار دولار، كما انضمت المملكة إلى قائمة منظمة التجارة العالمية لأكبر 30 دولة مستوردة حول العالم خلال العام 2013، حيث جاءت في المركز الـ 29 عالمياً بإجمالي واردات بلغ 245 مليار دولار.

1.3 التضخم

شهد الاقتصاد العالميفي عام 2013 استمراراً فى انخفاض معدلات التضخم ، فلقد سجلت الإقتصادات المتقدمة نسبة تضخم منخفضة خلال العام 2012 بلغت 1.7% مقابل 2.7% عام 2011. كما أنها استمرت بالانخفاض في تلك الاقتصادات

إلى 1.4% عام 2013. وسجلت منطقة اليورو نسبة تضخم 2.2% عام 2012 و 1.3% عام 2013 مقابل 2.7% عام 2011. وبالنسبة للإقتصادات الصاعدة والنامية فقد سجلت نسبة 6% عام 2013.

ان مؤشر التضخم العالمي حافظ علي مستويات متدنية جداً بشكل غير اعتيادي خلال السنوات الخمسه الماضية، وأظهرت بيانات الصين في أخر شهر يونيو 2014 عن تباطؤ اقتصادي، حيث ارتفعت الأسعار بنسبه 2.3% علي أساس سنوي في شهر يونيو، مقارنة بارتفاع بلغ 2.5% علي أساس سنوي سجلته في شهر مايو. ومن ناحية أخرى، شهدت الهند، التي كان معدل التضخم فيها قوياً بنسبه 10% في عام 2011، نسبه تضخم بلغت 5.5% فقط في يونيو عام 2014. وتعيش أوروبا التوجه ذاته أيضا اذ ارتفعت الأسعار بنسبه 0.5% في شهر يونيو في 18 بلداً من الاتحاد الأوروبي.

شكل (2)

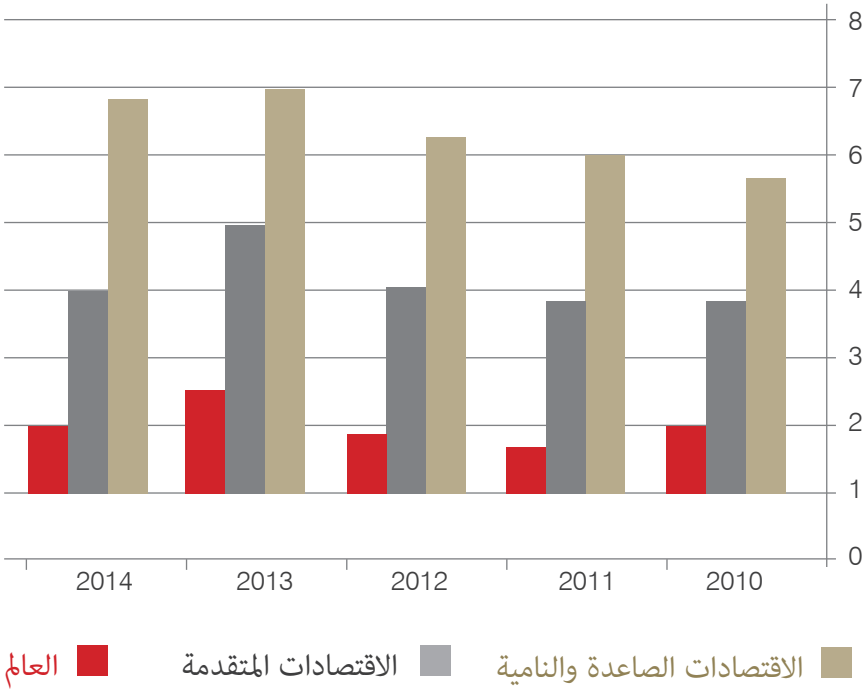

المصدر : صندوق النقد الدولي مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – يناير 2014

2. الأوضاع الاقتصادية العربية

2.1 النمو الاقتصادي

نجم عن استمرار الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة لدى عدد من الدول العربية خلال عام 2013 إلى مواجهتها لمزيد من الصعوبات الاقتصادية، في حين شهدت دول مجلس التعاون الخليجي فورة اقتصادية نتيجة تزايد أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وكان محصلة ذلك تراجع معدل نمو الناتج المحلي العربي بشكل عام إلى 3.4% مقارنة بنحو 9.3% عام 2012.

2.2 متوسط دخل الفرد

تطور متوسط دخل المواطن العربي إلى 8.2 آلاف دولار عام 2013 مع تباين كبير بين الدول العربية في هذا الشأن.

2.3 البورصات العربية

بلغ مجموع الموجودات من العملات الأجنبية لدى الدول العربية ما يقارب 1400 مليار دولار، يتركز الجزء الأكبر منه لدى الدول العربية المصدّرة للنفط، هذا بالإضافة إلى ما تجمّع من أموال لدى الصناديق السيادية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي والبالغ أكثر من 1100 مليار دولار في نهاية عام 2012، وقد انعكست هذه التطورات إيجابًا على حركة البورصات العربية في تلك الدول وعلى حركة الاستثمارات الداخلية والأجنبية، ووضعت هذه التطورات دول مجلس التعاون كشريك أساسي في الاقتصاد الدولي سواء في جزئه الآسيوي أو اقتصادات الدول الغربية التي أصبحت تنظر إلى تلك الدول كشريك مالي وتجاري رئيسي.

2.4 التجارة الخارجية

تراجعت الصادرات السلعية والخدمية العربية إلى 1499مليار دولار ، بينما ارتفعت الواردات السلعية والخدمية العربية إلى 1130 مليار دولار عام 2013، وحقق الميزان التجاري بالعام 2013 فائضا في 8 دول عربية هي دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق، مقابل عجز في باقي الدول.

2.5 الموازنات العربية

تعاني معظم موازنات الدول العربية من عجز مزمن، في حين حققت موازنات معظم دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013 فوائض مالية ما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية.

2.6 التضخم

تراجع معدل التضخم بشكل عام إلى 5.7% عام 2013.

2.7 الديون العربية

بلغت المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية عام 2013 نحو 780.6 مليار دولار، ووفقاً للمعايير الدولية هناك 12 دولة عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية، حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز 48%، في حين توجد 3 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 49.5% إلى 90%، و3 دول تزيد فيها النسبة على 100%.

3. الاوضاع الاقتصادية الخليجية

3.1 الناتج المحلى الاجمالى

تسعى دول مجلس التعاون إلى رفع مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في ناتجها المحلي الإجمالي لاسيما القطاع الصناعي. وذلك في ظل توقعات تحقيق الاقتصاد الخليجي نموا يصل 4.2% عام 2014 بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 1.7 تريليون دولار مقارنة مع 1.65تريليون دولار عام 2013.

وأكد اتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التقرير الاقتصادي نصف السنوي الذي أعدته الأمانة العامة للاتحاد. أن دول مجلس التعاون تستهدف رفع مساهمـــــة القطاع الصناعـي إلى 25% بحلول عام 2020 مقارنة مع حوالي 10% في الوقت الحالي مستفيدة من النمو المتواصل لهذا القطاع وحجم الاستثمارات الحكومية والخاصة المتدفقة في المشاريع الصناعية.

ويتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار الصناعي الخليجي نحو تريليون دولار بحلول عام 2020 مقارنة مع حوالي 323 مليار دولار حالياً بعد انتهاء دول المجلس من تجهيز المدن الصناعية التي يجري العمل فيها في الوقت الراهن.

ولقد أدرجت دول المجلس تعزيز القطاع الصناعي ضمن استراتيجياتها الوطنية القائمة على تنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص استثمارية في قطاعات غير النفط والغاز بالرغم أن هناك العديد من التحديات مازالت تواجه هذا القطاع لعل أبرزها انخفاض حجم مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي النشاط الصناعي على الرغم من أهميته في خلق الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي.

وأكدت دول المجلس على انها تعمل ضمن خططها على دعم و مساندة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، علىالرغم من أن هذه المؤسسات تشكل أكثر من 86% من جملة المنشآت الصناعية في دول المجلس إلا أن حجم استثماراتها لا يتجاوز 22% من جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي.

ويتوقع أن يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوجهات استثمارية حكومية في ظل محدودية فرص التمويل من السوق المالية والبنوك رغم ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرص عمل للمواطنين.

أن القطاع الخاص الخليجي سيلعب دورا محوريا في الاقتصاد الخليجي من خلال تحالفات مع شركات عالمية لنقل التقنية والاستفادة من الشراكة الإنتاجية وتسهيل إجراءات الحصول على مدخلات الصناعة للقطاع الخاص بما يمكنه من الاستثمار في الصناعات التحويلية مع أهمية تشجيع الشراكات الوطنية بين القطاع الخاص وشركات البتروكيماويات والصناعات المعدنية مع توطين الصناعات المعرفية وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وتوحيده مع البحث التكنولوجي للقطاعات الصناعية المستهدفة.

3.2 التجارة الخارجية

إن التجارة البينية بين دول الخليج سجلت نمواً بنسبة 5.5% خلال عام 2013، لتبلغ 93 مليار دولار (341.5 مليار درهم)، مقارنة مع 88 مليار دولار (323.2 مليار درهم) في عام 2012، مؤكدة على ارتفاع إجمالي الموجودات الأجنبية الخليجية إلى 2.2 تريليون دولار (نحو ثمانية تريليونات درهم)، ما يثبت مدى متانة الاقتصادات الخليجية، وقدرتها على وضع بصماتها على المستوى العالمي، قوة اقتصادية عالمية.

3.3 التضخم

أثبتت دول المجلس قدرة كبيرة على المحافظة على معدلات منخفضة من التضخم ويعزى ذلك الى السياسات المالية والنقدية التى اتبعتها تلك الدول وحرية الاسواق وانفتاحها ووفرة السلع والخدمات ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (2) :التضخم في دول مجلس التعاون

الدولة /السنة	2011	2012	2013
الإمارات	0.8	0.66	1.1
البحرين	-0.4	1.2	2.6
السعودية	3.7	2.9	3.7
عمان	4	2.9	3.3
قطر	1.9	1.9	3
الكويت	4.7	2.9	3.3

المصدر: الامانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية – احصاءات

شكل (3) :التضخم في دول مجلس التعاون

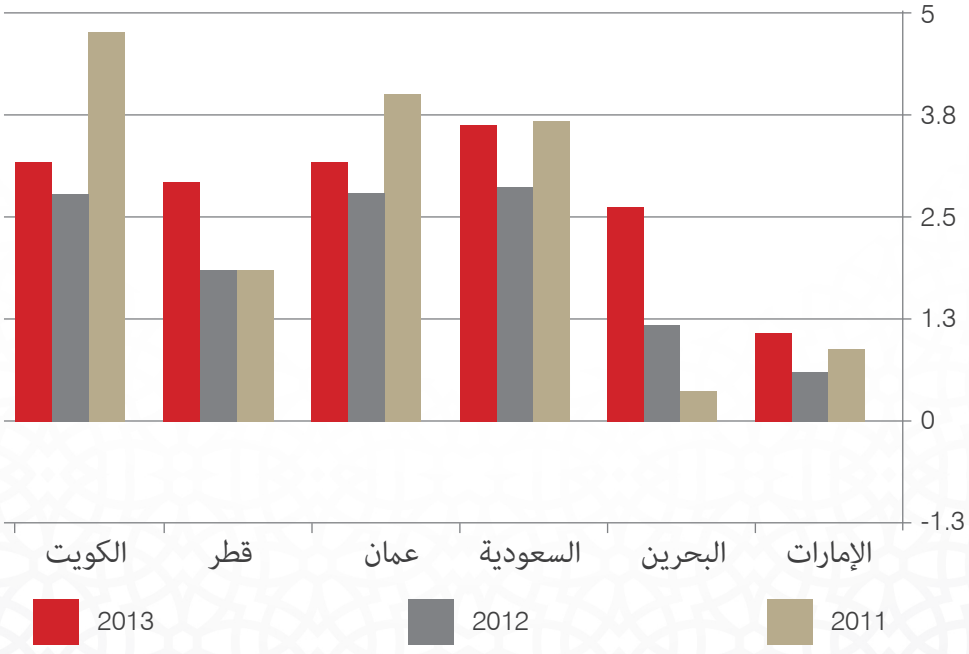

المصدر: الامانة العامة مجلس التعاون الخليجي

ولقد سجل مؤشر التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر يوليو 2014 معدلات تراوحت ما بين 0.63% و3.1% مقارنة بالشهر المماثل من عام 2013.

ووفقا لآخر الإحصائيات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون. فقد سجلت دولة قطر أعلى نسبة تضخم مقارنة مع دول المجلس الأخرى حيث بلغ معدل التضخم فيها 3.1% تلتها مملكة البحرين ودولة الكويت بنسبة 2.7% لكل منهما ثم المملكة بنسبة 2.6% والإمارات بنسبة 2.33% بينما سجلت سلطنة عمان 0.63% وهو المعدل الأقل بين دول المجلس الست. (خلال أى عام، ومراجعة النسب مع العام).

وعند مقارنة مؤشر الرقم القياسي لشهر يوليو 2014 بشهر يونيو من نفس العام يلاحظ بأن التضخم سجل ارتفاعا في كل من قطر والمملكة والبحرين بنسبة 0.3% وفي عمان بنسبة 0.25% وفي دولة الإمارات بنسبة 0.09% بينما استقر الرقم القياسي العام عند نفس المستوى دون أي تغير في الكويت.

وقد سجلت مجموعة الأغذية والمشروبات في شهر يوليو 2014 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق ارتفاعا في جميع دول مجلس التعاون عدا قطر وسلطنة عمان. حيث ارتفع المؤشر بنسبة 2.3% في البحرين ثم السعودية بنسبة 2.0% وبنسبة 1.96% في الكويت و1.42% في دولة الإمارات. بينما سجلت انخفاضا في كل من قطر بنسبة 0.8% والسلطنة بنسبة 0.03%.

وفيما يتعلق بالمجموعات الرئيسية للإنفاق الأكثر ارتفاعا حسب كل دولة خلال شهر يوليو 2014م مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق أظهرت البيانات تصدر المجموعات التالية حسب كل دولة: مجموعة التبغ في الكويت بنسبة 12.58% ومجموعة الثقافة والترفيه في المملكة بنسبة 10.4% ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في كل من قطر والبحرين بنسبة 7.6% و 5.4% على التوالي ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية في عمان بنسبة ارتفاع قدرها 7.28% ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة في الإمارات بنسبة 5.64%.

وفي المقابل أشارت البيانات إلى أن أكثر المجموعات انخفاضا في شهر يوليو 2014 مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي حسب كل دولة من دول المجلس كانت على النحو التالي: مجموعة الصحة في الكويت انخفضت بنسبة 1.18% ومجموعة النقل في عمان سجلت انخفاضا بنسبة 1.17% كما انخفضت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات والتبغ في قطر بنسبة 0.8% وفي المقابل لم تشهد المملكة والبحرين والإمارات أي انخفاض في مجموعاتها الرئيسية لشهر يوليو 2014.

وإجمالاً على مستوى دول المجلس، فقد شهدت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ارتفاعا في شهر يوليو 2014 حيث بلغت أعلى نسبة 7.6% في قطر تلتها البحرين بنسبة 5.4% والكويت بنسبة 4.39% والمملكة بنسبة 2.8% والإمارات بنسبة 2.74% وأخيرا عمان بارتفاع بلغ 1.39%.

02

ثانياً:
أداء الاقتصاد الوطني

1. النمو الاقتصادي

واصل اقتصاد دولة الإمارات نموه بوتيرة متسارعة منذ بداية عام 2013 وحتى النصف الأول من عام 2014، مدعوماً بالتعافي القوي للطلب المحلي.

جدول (3): الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة خلال الفترة (2011 - 2013)

السنة	البيان	معدل النمو
2011	977.7	%4.90
2012	1020.3	%4.40
2013	1073.2	%5.20

المصدر : المركز الوطني للاحصاء

شكل (4): الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة في الإمارات

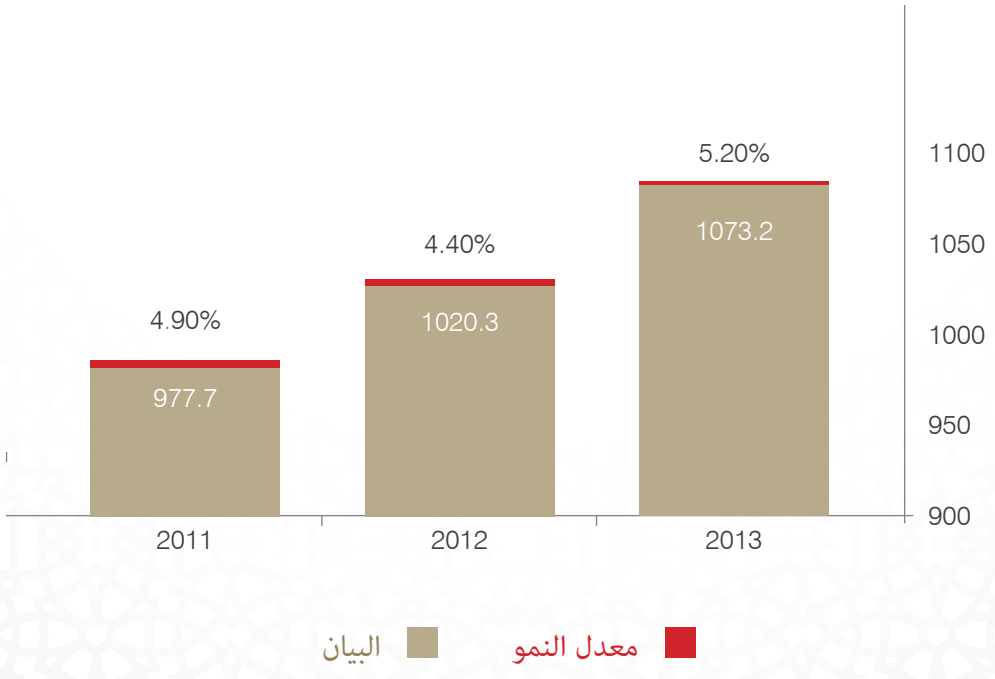

المصدر: المركز الوطني للإحصاء

بفضل متانة المقومات الهيكلية وسياسة التنويع الاقتصادي التي تتبعها الدولة نهجا وممارسة تواصل الانتعاش والأداء القوي للاقتصاد الوطني عام 2013 على الرغم من الصعوبات والأوضاع الاقتصادية المتقلبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والتي انعكست تداعياتها على معظم دول العالم بدرجات متفاوتة. حيث بلغ الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية نحو 1.1 ترليون درهم مرتفعا عن مستواه البالغ 1.0 تريليون درهم عام 2012 وبنسبة نمو حقيقي جيدة بلغت 5.2% مقابل نمو حقيقي قدره 4.7% عام 2012، أسهم في هذا التطور تزايد ناتجاً لقطاعات غير النفطية من 694.2 مليار درهم عام 2012 إلى 731.8 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 5.4%، التي تطورت مساهمتها في الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة الحقيقية من 67.2% عام 2012 إلى 67.3% عام 2013 وبالتالي تراجعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج الحقيقي للدولة من 32.8% عام 2012 إلى 32.7% عام 2013. وقد أسهم في تطور القطاعات غير النفطية النمو الجيد النشط بقطاعات السياحة والنقل والتخزين والاتصالات والعقارات وخدمات الأعمال والتشييد والبناء والتجارة الخارجية والمشروعات المالية حيث ارتفع نشاط سوق الإمارات للأوراق المالية بنسبة كبيرة وحققت بورصة دبي المركز الاول في قائمة البورصات العالمية بنسبة نمو تجاوزت 106% كما ارتفعت بورصة أبوظبي بنسبة كبيرة بلغت 63%.

جدول (4) مساهمة القطاعات (النفطية وغير النفطية) في الناتج لعامي (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

البيـان	2012	2013	نسبة النمو %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	1367.3	1477.6	%8.1
ناتج القطاعات غير النفطية بالأسعار الجارية	828.2	903.5	%9.1
ناتج القطاعات النفطية بالأسعار الجارية	539.1	574.1	%6.5
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية	1033.5	1087.3	%5.2
ناتج القطاعات غير النفطية بالأسعار الحقيقية	694.2	731.8	%5.4
ناتج القطاعات النفطية بالأسعار الحقيقية	339.3	355.5	%4.8
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج بالأسعار الثابته	%67.2	%67.3	-
مساهمة القطاعات النفطية في الناتج بالأسعار الثابته	%32.8	%32.7	-

المصدر: المركز الوطني للإحصاء

جدول (5) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو %

الأنشطة الاقتصادية	2012		2013	
	قيمة (مليون درهم)	النمو %	قيمة (مليون درهم)	النمو %
قطاع المشروعات غير المالية	959699	%5.1	1006960	%4.9
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	6952	%-5.5	6872	%-1.2
الصناعات الاستخراجية:	341504	%7.3	357918	%4.8
×النفط الخام والغاز الطبيعي	339312	%7.6	355457	%4.8
×المحاجر	2193	%-26.6	2461	12.2
الصناعات التحويلية	94865	%5.2	96678	%1.9
الكهرباء والغاز والماء	30487	%15.2	32146	%5.4
التشييد والبناء	96530	%-6.7	100218	%3.8
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح	123398	%0.7	126417	%2.4
المطاعم والفنادق	19769	%4.6	21064	%6.6
النقل والتخزين والاتصالات	96944	%6.1	104042	%7.3
× النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	68626	%8.6	75025	%9.3
×الاتصالات	28318	%0.5	29017	%2.5
العقارات وخدمات الأعمال	122955	%12.1	133698	%8.7
الخدمات الاجتماعية والشخصية	26294	%6.4	27907	%6.1
قطاع المشروعات المالية	68687	%3.4	74730	%8.8
قطاع الخدمات الحكومية	58587	%13.5	64409	%9.9
الخدمات المنزلية	4117	%2.0	4150	%0.8
(ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة)	57586	% 20.1	63003	% 9.4
المجموع	1033504	%4.7	1087246	%5.2
مجموع القطاعات عدا النفط الخام	694192	%3.3	731789	%5.4

المصدر: المركز الوطني للإحصاء

من بيانات الجدول رقم (5) يتضح بعد استقطاع الخدمات المصرفية المحتسبة أن القطاعات الإنتاجية (الزراعة، والنفط والغاز والمحاجر، والصناعات التحويلية، والكهرباء والغاز والماء، والتشييد والبناء) حققت ناتجا تطور إلى نحو 559.8 مليار درهم، بعد أن كان 539.3 مليار درهم بنسبة نمو بلغت 3.8%، وتراجعت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي الحقيقي من 52.2% عام 2012 إلى 51.5% عام 2013، وبعد أن كان قطاع التشييد والبناء محققا لنسبة نمو سالبة عام 2012 تحول إلى نمو موجب قدره 3.8% نتيجة التعافي المستمر والقوي بالقطاع، وبعد أن حققت الصناعات التحويلية نموا بلغ 5.2% عام 2012 تراجع النمو إلى 1.9 % عام 2013.

وحققت قطاعات الخدمات الإنتاجية (ممثلة في تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح، والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، والعقارات وخدمات الأعمال والمشروعات المالية) ناتجا تطور من 408.7 مليار درهم عام 2012 إلى 433.9 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 6.2%، وتزايدت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 39.5% عام 2012 إلى 39.9% عام 2013، وكان أسهام كافة القطاعات جيدا في إجمالي الناتج كما حدث تطور ايجابي في نسب نموها بالعامين.

أما القطاعات الخدمية (الاجتماعية والشخصية والحكومية والمنزلية) فقد حققت ناتجا تطور من84.9مليار درهم عام 2012 إلى 91.4 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 7.6%.

2. الانفاق الاستهلاكي

في إطار تحقيق توجهات عناصر رؤية الدولة 2021 وتفعيل أولويات استراتيجية الحكومة من حيث تحقيق جودة الحياة العالية في بيئة معطاءة مستدامة والمحافظة على الرفاهة ومستوى المعيشة المرتفع وتقديم أرقى الخدمات التعليمية والصحية والعامة للمواطن والمقيم ، فقد ارتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي بمكوناته من 630.5 مليار درهم عام 2012إلى 698.1 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو قدرها 10.7 %، وارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج الحقيقي بين العامين من 61.0% عام 2012 إلى 64.2 % عام 2013 .

جدول (6) الإنفاق الاستهلاكي النهائي لعامي (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

البيان	2012	2013	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	81.3	84.7	4.2%
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	549.2	613.3	11.7%
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	630.5	698.1	10.7%
الإنفاق الاستهلاكي النهائي / الناتج الاجمالي الحقيقي	61.0%	64.2%	-

المصدر : قاعدة بيانات المركز الوطني للاحصاء.

3. التضخم

على الرغم من ارتفاع معدل التضخم في الإمارات عام 2013 إلى 1.1% عن مستواه في عام 2012 البالغ 0.7%، حيث بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2013 ما مقداره 118.07 مقارنة ب 116.78 بالعام 2012، إلا أنه يعد نموذجياً ويساعد في جذب الاستثمارات طويلة الأجل التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي ، ويظهر ذلك بوضوح في ارتفاع مؤشر الأسواق المالية وزيادة معدلات الاقراض من جراء خفض تكلفة المشروعات.

ويأتي هذا الارتفاع بين العامين نتيجة ارتفاع معظم المجموعات الرئيسية المكونة لسله المستهلك حيث ارتفعت أسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 14.25%، والتعليم بنسبة 5.38%، والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.69%، والمطاعم والفنادق بنسبة 1.94%، وخدمات النقل بنسبة 1.0%، والتجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 0.93%، والترويح والثقافة بنسبة 0.87%، وخدمات الصحة بنسبة 0.39%، والسكن بنسبة 0.26%، والملابس والأحذية بنسبة 0.25%، وبالمقابل انخفضت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.22% والاتصالات بنسبة 0.02%.

لقد سجل أسعار المستهلك ارتفاعاً مقداره 1.91% خلال النصف الأول من عام 2014 مقارنة بالنصف الأول من عام 2013، ويأتي هذا الارتفاع بين الفترتين نتيجة لارتفاع كافة المجموعات الرئيسية المكونة لسلة المستهلك باستثناء مجموعة خدمات الصحة.

فلقد حدث ارتفاع في أسعار مجموعة التعليم بنسبة 4.47% ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 3.73% والسكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 2.32% والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.16% والمشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.66% والمطاعم والفنادق بنسبة 1.16% والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.39% وخدمات النقل بنسبة 1% والترويح والثقافة بنسبة 0.76% والملابس والأحذية بنسبة 0.58% والاتصالات بنسبة 0.32% في المقابل انخفضت مجموعة خدمات الصحة بنسبة 0.16%.

ونتيجة إرتفاع أسعار غالبية المجموعات السلعية داخل سلة المستهلك خلال النصف الأول من عام 2014 مما أدى الى دفع المؤشر العام للأسعار للارتفاع خلال الفترة.

جدول (7): معدل التضخم فى الامارات العربية المتحدة

السنة	معدل النمو
2011	0.88
2012	0.66
2013	1.1
يناير 2014	1.5
فبراير 2014	1.75
مارس 2014	1.85
ابريل 2014	2.12
مايو 2014	2
يونيو 2014	2.2
يوليو2014	2.3
اغسطس 2014	2.42
معدل التضخم خلال النصف الاول 2014	1.91

المصدر: المركز الوطني للإحصاء

4. البيئة الاستثمارية

4.1 الاستثمارات المحلية

الاستثمارات هي اللبنة الأساسية لبناء جهاز إنتاجي وطني قادر على دفع التنمية وتوفير احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع والخدمات وتحقيق وفورات للتصدير ، وتوفير فرص العمل ويتم ذلك من خلال ضخ تلك الاستثمارات بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية وتمويل المشروعات الجديدة وصيانة وإحلال المعدات الرأسمالية للمشروعات القائمة بما يؤدي إلى تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ، ودعم توجه الدولة للوصول الى اقتصاد معرفي تنافسي.

وتشير البيانات بالجدول رقم (8) إلى تطور حجم الاستثمارات من نحو 299.4 مليار درهم عام 2012، إلى 324.6 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 8.4%، وفي إطار التأكيد على توجهات سياسة الدولة الاقتصادية الليبرالية وتوسيع رقعة مساهمة القطاع الخاص في التنمية، تزايد نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات المنفذة إلى 203.9 مليار درهم عام 2013 مقارنة بنحو 189.4 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو بلغت نحو 7.7%، و حرصا من الدولة على تجديد وصيانة بعض مرافق البنية الأساسية وتنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتوجهاتها للوصول إلى اقتصاد معرفي تنافسي، تزايد نصيب القطاعين الحكومي والعام في تنفيذ الاستثمارات من 109.9 مليار درهم عام 2012 إلى 120.8 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت نحو 9.9%.

جدول (8) إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

البيـان	2012		2013		نسبة النمو %
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	
إجمالي تكوين رأس المال	299.3	%100	324.6	%100	%8.4
القطاع الحكومي	34.4	%11.5	38.8	%12.0	%12.8
القطاع العام	75.5	%25.2	81.9	%25.2	%8.5
القطاع الخاص	189.4	%63.3	203.9	%62.8	%7.7

*المصدر: المركز الوطني للإحصاء، تقديرات أولية، مايو 2014

شكل (5) إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية عن عامي 2012 – 2013

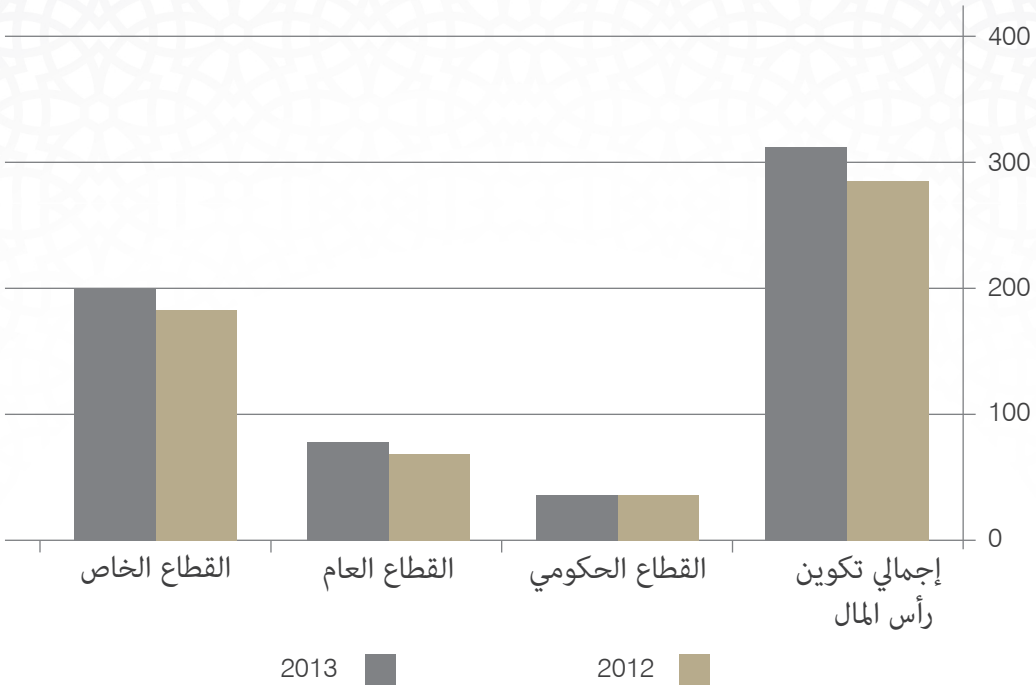

4.1.1 تحليل هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية

جدول (9) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لعامي (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

القطاعات الاقتصادية	2012		2013	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	0.9	%0.3	0.9	%0.3
النفط الخام والغاز الطبيعي	43.7	%14.6	46.4	%14.3
المحاجر	0.4	%0.1	0.4	%0.1
الصناعات التحويلية	45.9	%15.3	48.5	%14.9
الكهرباء والغاز والماء	22.6	%7.5	24.1	% 7.4
التشييد والبناء	12.3	%4.1	13.5	%4.2
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	16.1	%5.4	16.8	%5.2
المطاعم والفنادق	6.0	%2.0	6.5	%2.0
النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	39.2	%13.1	42.7	%13.2
الاتصالات	6.8	%2.3	7.0	%2.2
العقارات وخدمات الأعمال	47.8	%16.0	53.5	%16.5
الخدمات الاجتماعية والشخصية	16.2	%5.4	17.7	%5.5
قطاع المشروعات المالية	7.0	%2.3	7.9	%2.4
قطاع الخدمات الحكومية	34.4	%11.5	38.8	%11.9
المجموع	299.4	%100	324.6	%100

المصدر: المركز الوطني للإحصاء ، بيانات أولية ، مايو 2014

شكل (6) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية لعامي (2012 - 2013)

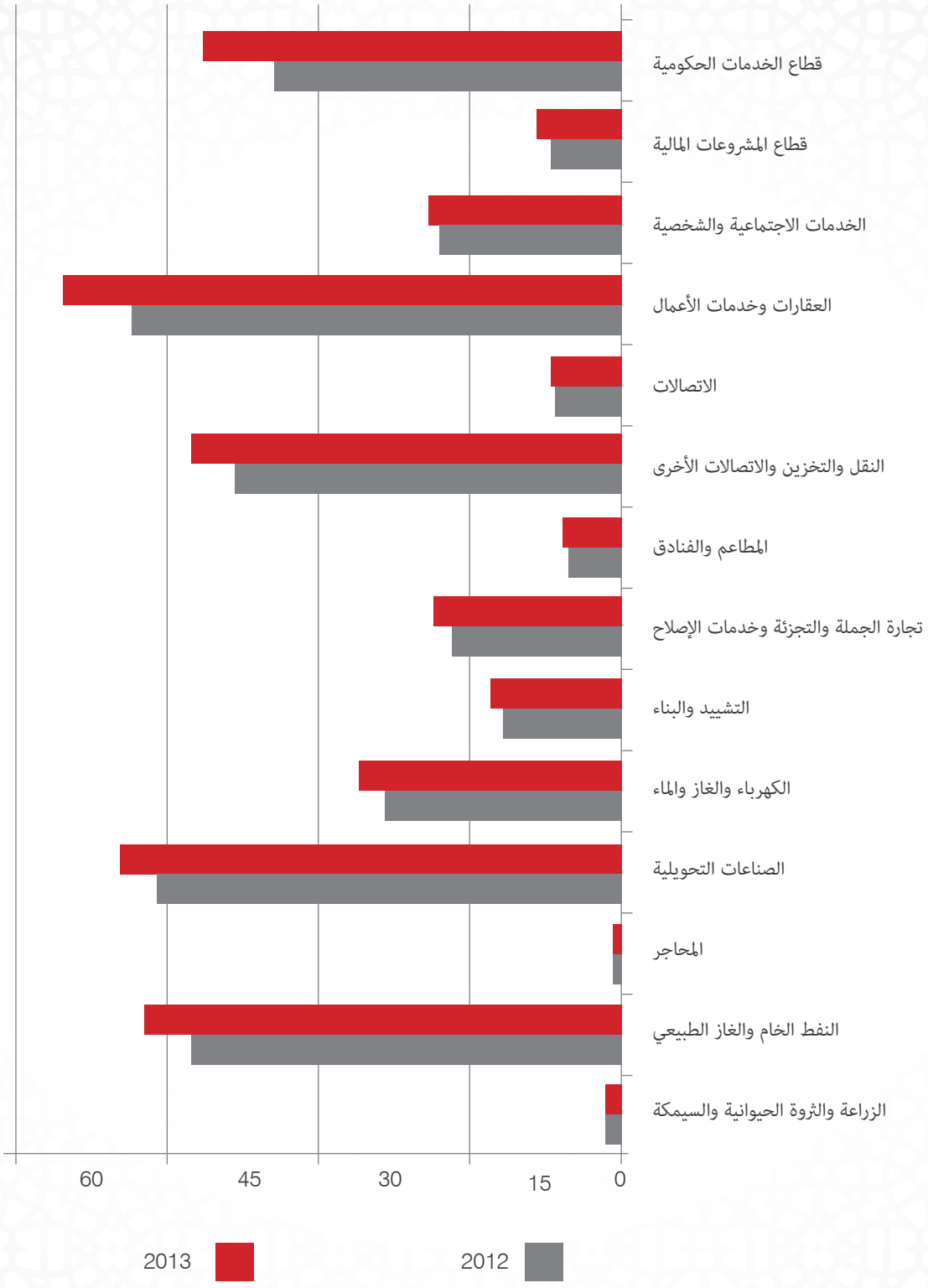

استحوذ قطاع العقارات وخدمات الأعمال على نحو 16.5% من إجمالي الاستثمارات المنفذه بكافة القطاعات الاقتصادية وجاء الأول بين كافة القطاعات خلال عام 2013، تلاه قطاع الصناعات التحويلية الذي استحوذ على نحو 14.9% منها، ثم قطاع النفط والغاز الطبيعي الذي نفذ نحو 14.3% من حجم الاستثمارات، ثم النقل والتخزين والاتصالات الأخرى نحو 13.2%، ثم قطاع الخدمات الحكومية الذي نفذ نحو 11.9% من الاستثمارات ، وقد استحوذت تلك القطاعات مجتمعة على نحو 70.8% من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة عام 2013.

4.2 الاستثمار الأجنبي المباشر

تعول الدولة في توجهها الاستراتيجي لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات مع الشركات العالمية متعددة الجنسية باعتباره قوة محركة وآداه هامة لنقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة والمساعدة في تدريب وتأهيل الكوادر الفنية الماهرة المواطنة، ومن ثم تعمل على إرساء القواعد والأسس التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث تنتهج سياسة الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب الذين يريدون الولوج إلى أسواق الدولة من خلال قيامها بتيسير الإجراءات وخفض معدلات الضرائب وتأهيل البني التحتية التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم بسلاسة ويسر (تحتل الإمارات المرتبة 19بمؤشر تقرير التنافسية العالمي لعام 2014/2013، كما قفزت إلى المرتبة 23 عالمياً ضمن 189 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2013 الصادر عن البنك الدولي)، وأعدت قانونا جديدا للاستثمار يوفر الإطار التشريعي والحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وينظم تدفقاتها، ويتيح الملكية الأجنبية لما يصل إلى 100% من الشركات خارج المناطق الحرة على أساس كل حالة على حدة بما يعزز توجهات الدولة الإستراتيجية نحو الاقتصاد المعرفي والتنويع، كما يوفر المناخ والبيئة المنظمة لعمل قطاع الأعمال بصفة عامة ، ومن المتوقع صدوره قريبا، فضلا عن قيام الدولة ممثلة بوزارة الاقتصاد بإعداد مشروع الخارطة الاستثمارية لتعزيز موقعها على خارطة العالم الاستثمارية وتشجيع جذب الاستثمارات الخارجية إلى كل إمارة وفق احتياجاتها وأن تكون مقصداً لرجال الأعمال ورؤوس الأموالوتعريف المستثمرين من جميع أنحاء العالم بفرص الاستثمار بالدولة.

كما احتضنت الدولة خلال العام 2014 "ملتقى الاستثمار السنوي العالمي الرابع" الذي نظمته وزارة الاقتصاد بمشاركة 60 وزيراً من مختلف دول العالم، ومستثمرين ورجال أعمال من دولـــة الإمارات والدول العربية والأجنبية، حيث تعرض المشاركون في الملتقى لآفاق تطوير شراكات استثمارية ناجحة وتوفير قائمة من الخيارات الاستثمارية المناسبة والمجدية للمستثمرين الدوليين والإقليميين على اختلاف ميزانياتهم الاستثمارية، وتناول الملتقى عمليات الاستثمار في القطاعات الزراعية والسياحية والترفيهية والبنى التحتية والقطاع اللوجستي وغيرها. وتعرض للفرص الاستثمارية التي توفرها إمارة دبي كما ناقش إدارة المخاطر الاستثمارية والتسويق الاستثماري والديناميكية المؤسسية الخاصة بالاستثمار والاستثمار في قطاعات الطاقة والتصنيع والعمليات المالية. ويستهدف الملتقى الاقتصاديات السريعة التغيير، والبلدان والصناعات الناشئة، لمساعدتها على تعزيز إمكاناتها، ويجذب مزيجاً من المسئولين الحكوميين ذوي المستوى العالي وأصحاب الأصول الخاصة ومؤسسي المشروعات من جميع أنحاء العالم.

وتنامي الانتعاش في التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة للعام الرابع على التوالي نظرا لمناخ الاستقرار السياسي والأمني الذي يشكل حاضنة وملاذ آمنا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تموج بالاضطرابات واغتنام فوز دبي باستضافة معرض اكسبو 2020 على النحو المبين بالجدول التالي :

جدول (10) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة
عن الفترة (2010 - 2013)

مليـــــار درهم

العـــام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية
2010	5.5	77.7
2011	7.7	85.4
2012	9.6	95.0
2013	10.5	105.5
النمو%	% 24.1	% 10.7

المصدر: الأونكتاد

شكل (7) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010 - 2013)

مليـــــار درهم

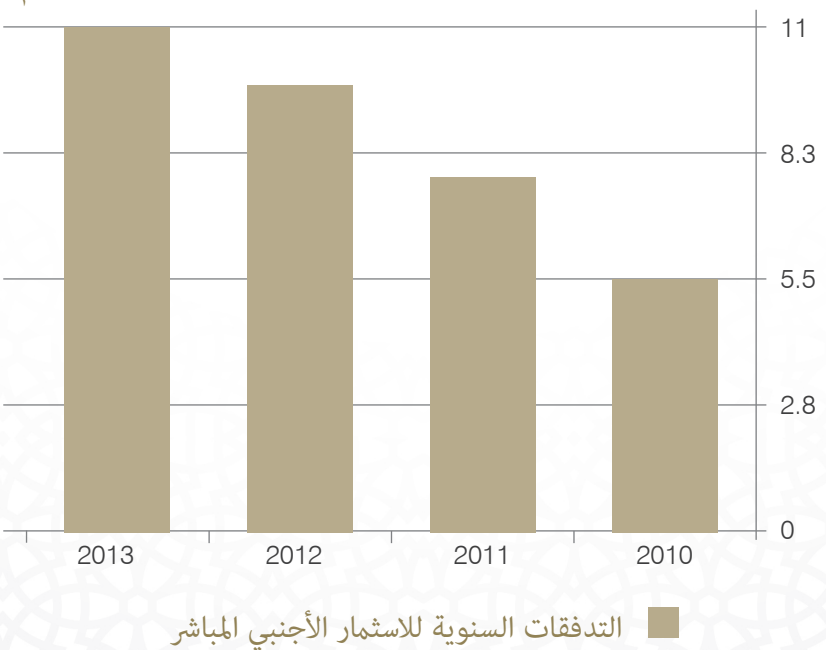

واجتذبت الدولة خلال عام 2013 وحده استثمارات بلغت 10.5 مليار دولار مما وضعها بالمركز الثاني كأكبر وجهة للاستثمارات الأجنبية بين الدول النامية بالعالم بعد تركيا وفقا لأحدث تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أونكتاد " ويرجع جزء كبير من التحسن - بناء على التقرير في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى انتعاش قطاعي العقارات والبنوك حيث استفادت الشركات من ارتفاع السيولة في زيادة الإقراض إلى المشاريع العقارية مما أوصل شريان حياة جديد إلى قطاع البناء والإنشاءات الذي كان من أكثر القطاعات معاناة من تبعات الأزمة المالية العالمية، وتشير بيانات الجدول رقم(10) إلى تزايد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 5.5 مليار دولار عام 2010 إلى 10.5 مليار دولار عام 2013، بمتوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ نحو 24.1 %، وقد تزايد إجمالي التدفقات التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر من77.7 مليار دولار عام 2010 إلى105.5مليار دولار عام 2013 بمتوسط معدل نمو بلغ 10.7%.

وعلى مستوى توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب النشاط الاقتصادي عام 2012 طبقا للمركز الوطني للإحصاء فقد بلغت حصة المؤسسات المالية والتأمين 56% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ، وحصة الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نحو 27%، مقابل 22% لنشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح. وتصدرت المملكة المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المصدر حيث بلغ رصيدها في نهاية عام 2012 نحو 10.0مليار دولار بنسبة مساهمة تجاوزت 13.0% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وجاءت الهند وفرنسا بالمرتبة الثانية بنسبة مساهمة قاربت 6.0% لكل منهما.

ومن القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تشكل مجالا رحبا للاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة مستقبلا قطاع الصناعة، وأعمال الصيانة والنقل والشحن والتخزين والسياحة والترفيه والخدمات المالية والرعاية الصحية والمستشفيات والجامعات والإلكترونيات والشركات الاستشارية في مجال الإنشاءات وهندسة العمليات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

5. القطاع المالي والنقدي

بفضل السياسات المالية والنقدية الحكيمة والمتوازنة للدولة والتي بمقتضاها تمكن الجهاز المصرفي من توفير متطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى من السيولة، فقد واصل القطاع المالي والنقدي نموه الايجابي الذي حققه عام 2012، وحقق قفزة كبيرة عام 2013 حيث ارتفع ناتج القطاع بالأسعار الجارية إلى نحو 98.0 مليار درهم مقابل 87.4 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو بلغت 12.2% بالأسعار الجارية ، ونمو حقيقي بلغ 8.8%، وارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المالية في الناتج المحلي الإجمالـــي (بالأسعار الجارية) من 6.4% عام 2012 إلى 6.6% عام 2013، وكذا ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في ناتج القطاعات غير النفطية من 10.5% عام 2012 إلى 10.8% عام 2013، ما يشير إلى مدى التقدم المتحقق في تحقيق أهداف سياسة تنويع مصادر الدخل.

5.1 تطورات الأسواق المالية

تعيش الأسواق المالية بالدولة حاليا مرحلة من النمو والانتعاش، وتموج بحركة استثمارية نشطة وأداء صعودي متميز، وعلى الرغم من انخفاض عدد الشركات المدرجة بالأسواق المالية بالدولة من 123 شركة عام 2012 إلي 120 شركة عام 2013، إلا أن المؤشر العام لأسعار الأسهم تضاعف تقريبا من 2561.2 نقطة إلى 4313.6 نقطة بين العامين وبنسبة نمو بلغت 68.4%، كما تضاعفت تقريبا كذلك القيمة السوقية للأسهم المتداولة من 379.1 مليار درهم عام 2012 إلى 646.3 مليار

درهم عام 2013 وبنسبة نمو بلغ 70.5% في إشارة إلى تجاوز تلك الأسواق لمرحلة التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية إلى بداية مرحلة من الرواج والانتعاش وتحسن مناخ الاستثمار.

جدول (11) تطورات الأسواق المالية لعامي (2012 - 2013)

البيـــان	2012	2013	نسبة النمو%
عدد الشركات المدرجة	123	120	%-2.4
المؤشر العام لأسعار الأسهم (نقطة)	2561.2	4313.6	%68.4
القيمة السوقية للأسهم (مليار درهم)	379.1	646.3	%70.5

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

5.2 التطورات النقدية

ارتفع عرض النقود (ن0) المكون من النقد المتداول مضافا إليه النقد المحتفظ به لدى البنوك من 57.8 مليار درهم عام 2012 إلى 63.9 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 10.6%.

وارتفع عرض النقود (ن1) المكون من النقد المتداول والمحتفظ به لدى البنوك مضافا إليه أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب من 299.2 مليار درهم عام 2012 إلى 379.6 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 26.9%.

وارتفع عرض النقود (ن2) المكون من (ن1) مضافا إليه الودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل وكذا الودائع بالعملات الأجنبية) من 862.4 مليار درهم عام 2012 إلى 1056.8 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 22.5%.

وارتفع عرض النقود (ن3) المكون من (ن2) مضافا إليه الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي من 1083.1 مليار درهم عام 2012 إلى 1219.9 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 12.6%.

جدول (12) التطورات النقدية لعامي (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

البيـــان	2012	2013	نسبة النمو%
عرض النقد (ن 0)	57.8	63.9	%10.6
عرض النقد (ن 1)	299.2	379.6	%26.9
عرض النقد (ن 2)	862.4	1056.8	%22.5
عرض النقد (ن 3)	1083.1	1219.9	%12.6

المصدر: المصرف المركزي

5.3 التطورات المصرفية

جدول (13) التطورات النقدية لعامي (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

البيـــان	2012	2013	نسبة النمو%
إجمالي الأصول	1791.6	2025.8	%13.1
إجمالي الودائع	1167.8	1278.9	%9.5
القروض	1099.1	1177.3	%7.1
نسبة القروض/ الودائع	%94.1	% 92.1	-

المصدر: المصرف المركزي

تأكيدا على متانة وقوة الجهاز المصرفي بالدولة ارتفع إجمالي أصول المصارف التجارية العاملة في الدولة إلى 2025.8 مليار درهم في نهاية عام 2013 مقابل 1791.6 مليار درهم في نهاية عام 2012، بنسبة نمو بلغت 13.1%، كما ارتفعت قيمة ودائع العملاء لدى البنوك من 1167.8 مليار درهم عام 2012 إلى 1278.9 مليار درهم في نهاية عام 2013، بنسبة نمو بلغت 9.5%.

في المقابل ارتفعت قيمة القروض من 1099.1 مليار درهم عام 2012 إلى 1177.3 مليار درهم في نهاية عام 2013، بنسبة نمو بلغت 7.1%، ومن ثم تراجعت نسبة القروض إلى الودائع من 94.1% عام 2012 إلى 92.1% عام 2013.

6. المالية العامة

تقوم الدولة من خلال القواعد والضوابط المنظمة للنشاط المالي بتنظيم النفقات العامة والإيرادات العامة تنظيما يتفق وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وتماشيا مع ذلك واستمرارا في تنشيط الاقتصاد وتحفيز حركة الأسواق ، ارتفع الإنفاق العام من 451.9 مليار درهم عام 2011 إلى نحو 494.0 مليار درهم عام 2013 بمتوسط نمو بلغت 4.6 % بسبب المضي في الإنفاق على المشاريع الإستراتيجية بالسياحة والصناعة والبنية التحتية والتي اتخذت منحنى تصاعدي خاصة مع فوز الدولة بتنظيم معرض اكسبو 2020، وحرصا من الدولة على المحافظة على رفاهية المواطن وإسعاده ارتفع حجم النفقات الجارية من 344.4 مليار درهم تشكل 76.2 % من الانفاق العام عام 2011، إلى 387.3 مليار درهم بنسبة 78.4 % من الانفاق العام عام2013 .

جدول رقم (14) الإيرادات والمصروفات العامة للدولة للأعوام (2011 - 2013)

مليـــــار درهم

البيان	2011	2012	2013	نسبة التغير 2011/2012
إجمالي الإيرادات العامة	379.9	412.7	465.4	%7.12
إجمالي النفقات العامة	451.9	479.3	494.0	%1.3
العجز / الفائض النهائي	(72.0)	(66.6)	(28.6)	(% -56.9)

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للاحصاء ، أرقام أولية ، مايو 2014.

كما حققت الإيرادات العامة للدولة تحسنا ملموسا حيث تطورت من 379.9 مليار درهم عام 2011 إلى 465.4 مليار درهم عام 2013 بمتوسط نمو بلغ7.10% ، كمحصلة لتطور الايرادات النفطية بمتوسط نمو بلغ 4.6% ، حيث تزايدات من 262.4 مليار درهم عام 2011 إلى 297.2 مليار درهم عام 2013، وكذا تطور الايرادات الأخرى بمتوسط نمو بلغ 7.19 % حيث تزايدات من 117.4 مليار درهم عام 2011 إلى 168.2 مليار درهم عام2013.

ومن ثم حقق الحساب المالي للدولة عجزا تراجع من 72.0 مليار درهم عام 2011، إلى 66.6 مليار درهم عام 2012 ، ثم إلى 28.6 مليار درهم عام 2013 .

7. ميزان المدفوعات التجارة الخارجية

7.1 التجارة الخارجية

بلغت تجارة دولة الإمارات العربية المتحدة السلعية خلال عام 2013 نحو 2,2 تريليون درهم(610 مليارات دولار) مقارنة مع نحو 1,9 تريليون درهم (520 مليار دولار)، في عام 2012 بنمو 15,78%، بحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية، التي صنفت الدولة بين قائمة البلدان الـ 25 الأفضل تجارياً على مستوى العالم على صعيد الصادرات والواردات.

وأظهرت بيانات التقرير السنوي للتجارة العالمية، ارتفاع حصة الإمارات من التجارة العالمية خلال عام 2013 لتصل إلى 1,6% مقارنة مع حصة بلغت 1,4% في عام 2012 و1,1% خلال عام 2011، وذلك بعد أن ارتفعت قيمة الصادرات السلعية للإمارات بنسبة 4% ونمو وارداتها بنسبة 7% عن العام 2012.

وكشفت البيانات ارتفاع نصيب دولة الإمارات من الصادرات العالمية (متضمنة الاتحاد الأوروبي) المقدرة بنحو 18,8 تريليون دولار إلى 1,9% وذلك بعد أن ارتفعت إلى 1,33 تريليون درهم(365 مليار دولار) مقارنة مع 1,10 تريليون درهم (300 مليار دولار) في العام 2012.

وأفادت البيانات كذلك بارتفاع حصة الدولة من الواردات العالمية المقدرة بنحو 18,87 تريليون دولار، لتصل إلى 1,3% بعد أن بلغت 899 مليار درهم(245 مليار دولار) مقارنة مع 807 مليارات درهم (220 مليار دولار) في العام 2012.

وبحسب تصنيف المنظمة لعام 2013، تقدمت دولة الإمارات إلى المرتبة الـ 17 عالمياً ضمن أكثر البلدان تصديراً في العالم، وذلك مقارنة بالمرتبة الـ18 في تقرير عام 2012، والمرتبة الـ 20 عالمياً في تقرير العام 2011.

وباستثناء التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي، الذي يضم 27 دولة (باعتباره كياناً تجارياً واحداً) جاءت الإمارات في المرتبة الـ 12 عالمياً في قائمة المصدرين مقارنة مع المرتبة الـ 13 في عالم 2012 والمرتبة 14 في العام 2011، متقدمة على كلاً من الهند التي حلت في المرتبة 13 من خلال صادرات بقيمة 312 مليار دولار، والصين بصادرات بلغت 305 مليارات وأستراليا بصادرات بلغت 253 مليار دولار والبرازيل بإجمالي صادرات قدره 242 مليار دولار، وسويسرا التي جاءت في المرتبة 17عالمياً.

ووفقاً لبيانات المنظمة عن تجارة السلع والخدمات خلال العام الماضي، تقدمت الإمارات من المركز 23 عالمياً في العام 2012، إلى المرتبة 18 عالمياً من حيث إجمالي الواردات، لتستحوذ بذلك على 1,5% من إجمالي الواردات العالمية في هذا العام المتضمنة الاتحاد الأوروبي.

جدول (15) ملخص ميزان المدفوعات للأعوام (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

البيـــان	2012	2013	نسبة النمو%
ميزان الحساب الجاري	253.3	237.5	%-6.2
الميزان التجاري نفطي وغير نفطي (فوب)	484.7	503.7	%3.9
الميزان التجاري غير النفطي	44.0	52.1	%18.4
ميزان الخدمات (صافي)	-176.6	-197.4	%11.8
دخل الاستثمار (الصافي)	1.1	0.6	%-45.4
التحويلات	-56.0	-69.3	%23.7
الحساب الرأسمالي والمالي	-145.7	-163.7	%12.3
السهو والخطأ	-71.2	3.4	%-104.8
الميزان الاجمالي	36.3	77.2	%112.7

المصدر: المصرف المركزي، التقرير السنوي 2013

تشير الأرقام إلى تطور فائض ميزان المدفوعات خلال عام 2013 إلى 77.0 مليار درهم، بعد أن كان 36.3 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو كبيرة بلغت 112.7%، مما أدى إلى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى المصرف المركزي.
وعلى الرغم من تراجع فائض الحساب الجاري من 253.3 مليار درهم عام 2012 إلى 237.5 مليار درهم عام 2013، بنسبة تراجع بلغت 6.2-%، فقد حدث ارتفاع في فائض الميزان التجاري (فوب) خلال عام2013 بلغ 503.7 مليار درهم بعد أن كان 484.7 مليار درهم عام 2012 وبنسبة نمو بلغت 3.9%.

جاء الارتفاع بفائض الميزان التجاري (فوب) نتيجة ارتفاع صادرات القطاع الهيدروكربوني والصادرات الأخري بين العامين بمقدار 11.0 مليار درهم و 40.1 مليار درهم على التوالي، وكذا ارتفاع قيمة إعادة التصدير بمقدار 53.9 مليار درهم، وكذلك ارتفاع قيمة الواردات (فوب) بمقدار 88.2 مليار درهم.

وقد ارتفع عجز ميزان الخدمات من 176.6مليار درهم عام 2012 إلى 197.4 مليار درهم عام 2013 ، كما ارتفع عجز صافي الحساب المالي من 145.8مليار درهم إلى 163.7 مليار درهم بين العامين نتيجة زيادة تدفقات رأس المال إلى الخارج من قبل القطاعين العام والخاص.

جدول (16) الميزان التجاري للأعوام (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

البيـــان	2012	2013	نسبة النمو%
الميزان التجاري نفطي وغير نفطي (فوب)	484.7	503.7	% 3.9
الميزان التجاري غير النفطي	44.0	52.1	%18.2
صادرات القطاع الهيدروكربوني	440.6	451.6	%22.9
×صادرات النفط الخام	352.1	361.3	%2.6
×صادرات المنتجات البترولية	35.3	36.2	%2.5
× صادرات الغاز	53.2	54.1	%1.7
الصادرات غير الهيدروكربونية	354.2	396.4	%11.9
×صادرات المناطق الحرة	184.5	186.6	%1.1
×الصادرات الوطنية الأخرى	169.7	209.8	%23.6
إعادة التصدير	488.7	542.6	%11.1
إجمالي الصادرات وإعادة التصدير (فوب)	1283.5	1390.6	%8.3
إجمالي الواردات (فوب)	-798.8	-886.9	%11.0
إجمالي الواردات (سيف)	- 939.7	-1043.4	%11.0
الواردات السلعية	-667.5	-754.6	%13.0
واردات المناطق الحرة	-250.0	-265.7	%6.3
واردات الغاز	-22.2	-23.1	%4.0

المصدر : المصرف المركزي ، التقرير السنوي 2013

7.1.1 الصادرات الوطنية

في إطار سياسة وجهود الدولة لدعم وتنمية الصادرات الوطنية وإيجاد منافذ وأسواق جديدة والحد من الواردات، تم تكثيف زيارات الوفود التجارية والمشاركات بالفعاليات والمعارض التجارية خارج الدولة، وكذا تفعيل اللجان والإتفاقيات الاقتصادية المشتركة مع دول العالم. وقد تطورت قيمة الصادرات الوطنية غير النفطيـة من 169.7 مليـار درهم عام 2012 إلى 209.8 مليـار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغـت 23.6 %، وبلغ مساهمة الصادرات الوطنية في إجمالي صادرات الدولة عام 2013 نحو 15.1 %، بينما ساهمت صادرات المناطق الحرة بنحو 13.4 % وبنمو بلغ 1.1 % عن مستواها في عام 2012.

7.1.2 اعادة التصدير

تعد الدولة انطلاقا من موقعها الاستراتيجي ومانتمتع به من بنية تحتية ولوجستية فائقة التطور، مركزاً مهماً إقليمياً وعالمياً في تجارة إعادة التصدير والتي تشكل نصيبا ضخما في مجمل التجارة الخارجية للدولة، وقد تطورت قيمة تجارة إعادة التصدير من 488.6 مليار درهم عام 2012 إلى 542.6 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 11.1 %، وبلغت نسبة مساهمة إعادة التصدير نحو 39.0 % من إجمالي الصادرات وإعادة التصدير (فوب). ويرتبط نشاط أعادة التصدير بعلاقات أمامية وخلفية مع العديد من الأنشطة اللوجستية وأهمها النقل والتخزين والتخريم والتفريغ والشحن والموانى والاتصالات والصناعة حيث يتم تصنيع وإعادة تشكيل الذهب والألماس والحلي والمجوهرات ثم إعادة تصديرها للخارج.

جدول (17) التوزيع النسبي للصادرات الوطنية وإعادة التصدير لعام (2013)

صادرات النفط الخام	%26
صادرات المنتجات النفطية	%2.6
صادرات الغاز	%3.9
صادرات المناطق الحرة	%13.4
الصادرات السلعية الأخرى	%15.1
إعادة التصدير	%39

المصدر: المصرف المركزي، التقرير السنوي 2013

7.1.3 الواردات

في إطار سعى الدولة لتحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية 2021 ، حدثت زيادة في الطلب على المواد الخام والسلع الوسيطة والإنتاجية لتعزيز ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما تم زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية ، مما أدى ألى ارتفاع قيمة الواردات إلى 886.9 مليار درهم عام 2013 بعد أن كانت 798.8 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو بلغت 11.0%، وكان الذهب والألماس والحلي والمجوهرات والسيارات والطائرات وأجزاؤها من بين أهم الواردات.

7.2 تجارة الخدمات

جدول (18) ميزان الخدمات (2012 - 2013)

مليـــــار درهم

البيـــان	2012	2013	نسبة النمو%
الخدمات (صافي)	-176.6	-197.4	%11.8
الصادرات الخدمية	55.3	63.3	%14.5
السفر	38.1	42.5	%11.5
النقل	14.3	17.8	%24.5
الخدمات الحكومية	2.9	3.0	%3.4
الواردات الخدمية	-231.9	-260.7	%12.4
السفر	-55.3	-65.0	%17.5
النقل	-32.1	-35.4	%10.3
الخدمات الحكومية	-3.5	-3.8	%8.6
التأمين والشحن	-140.9	-156.5	%11.1

المصدر: المصرف المركزي، التقرير السنوي 2013

أدى تنامي علاقات الدولة الاقتصادية والتجارية وحركة السياحة والسفر مع كافة دول العالم إلى تطور تجارة الخدمات وتزايد دورها بفعاليات الحركة الاقتصادية وتنمية قطاعات النقل البري والبحري والجوي والموانئ والمطارات والاتصالات والتأمين والخدمات المساندة الأخرى.

تشكل تجارة الخدمات نحو 14.2 % من إجمالي التجارة الخارجية للدولة عام2013، وحققت نموا في نفس العام بلغ 12.8% عن مستواها عام 2012، حيث تطورت من 287.2 مليار درهم عام 2012 إلى 324.0 مليار درهم عام 2013، كما شهد عجز الميزان الخدمي نموا بلغ 11.8% حيث تطور العجز إلى 197.4 مليار درهم عام 2013 بعد أن كان 176.6 مليار درهم عام 2012.

7.2.1 الصادرات الخدمية

تطورت الصادرات الخدمية من 55.3 مليار درهم عام 2012 إلى 63.3 مليار درهم عام 2013، بنسبة نمو بلغت 14.5 %، وقد أسهم في تحقيق هذا النمو زيادة المتحصلات من السفر والنقل بنسبة 11.5% و24.5% على التوالي نتيجة تنامي حركة النقل والسياحة للأفراد والبضائع.

7.2.2 الواردات الخدمية

تطورت قيمة المدفوعات الخارجية للتأمين والشحن من 140.9 مليار درهم عام 2012 إلى 156.5 مليار درهم عام 2013، بنسبة نمو بلغت 11.1% نتيجة تنامي حركة التجارة، وتشكل تلك المدفوعات وحدها نسبة 60.0% من إجمالي المدفوعات الخدمية. كما حققت المدفوعات عن السفر نموا بنسبة 17.5 %. وقد تطورت قيمة الواردات الخدمية إلى 260.7 مليار درهم عام 2013 بعد أن كانت 231.9 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو بلغت 12.4%.

7.3 دخل الاستثمار

حققت صافي المقبوضات من عوائد الاستثمارات الخارجية لشركات القطاع العام نحو 29.8 مليار درهم عام 2013 بعد أن كانت 27.0 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو بلغت 10.4 %، كما وصلت صافي المدفوعات لشركات النفط الأجنبية والقطاع الخاص المصري وغير المصري وفوائد القروض نحو 29.1 مليار درهم عام 2013 بعد أن كانت 25.9 مليار درهم عام 2012، ليصل صافي عوائد الاستثمار فائضا بلغ 0.7 مليار درهم عام 2013 مقابل 1.1 مليار درهم عام 2012.

جدول (19) دخل الاستثمار الصافي للأعوام (2012 – 2013)

مليـــــار درهم

البيـــان	2012	2013	نسبة النمو%
دخل الاستثمار الصافي	1.1	0.7	%-45.5
القطاع المصرفي	-5.2	-5.7	%9.6
القطاع الخاص غير المصرفي	-5.6	-6.5	%16.1
مؤسسات القطاع العام	27.0	29.8	%10.4
خدمة الدين العام (الفوائد)	-4.1	-4.8	%17.1
الشركات الأجنبية العاملة في القطاع الهيدروكربوني	-11.0	-12.1	%10.0

المصدر: المصرف المركزي، التقرير السنوي 2013

7.4 التحويلات

تطورت صافي تحويلات العاملين إلى الخارج من نحو 56 مليار درهـم عام 2012 إلى 69.4 مليار درهـــم (منها 65.9 مليار درهم للعاملين بالقطاع الخاص ونحو 3.5 مليار درهـم للعاملين بالحكومة والقطاع العام) عام 2013 بنسبة نمو بلغت 23.9%.

7.5 الحساب الرأسمالي والمالي

حققت الاستثمارات المباشرة للقطاع الخاص بالداخل نموا بلغت نسبته 9.1% حيث بلغت عام 2013 نحو 38.5 مليار درهم، كما حققت الاستثمارات في المحافظ المالية الخارجية نموا بلغ نسبته 13.9% لتصل عام 2013 إلى 4.1 مليار درهم، وقد بلغ مجموع التدفقات الاستثمارية للخارج سواء الخاصة المباشرة أو غير المباشرة البنكية وغير البنكية أو العامة نحو 206.3 مليار درهم. هذا وقد تطور صافي الحساب الرأسمالي إلى 163.7- مليار درهم عام 2013 مقابل 145.8- مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو بلغت 12.3%

جدول (20) الميزان المالي والرأسمالي للأعوام (2012 – 2013)

مليـــــار درهم

البيـــان	2012	2013	نسبة النمو%
ميزان الحساب المالي والرأسمالي	-145.8	-163.7	%12.3
*القطاع الخاص	-30.8	-44.8	%45.5
الاستثمارات المباشرة	24.8	25.7	%3.6
*الاستثمارات المباشرة للخارج	-10.5	-12.8	%21.9
*الاستثمارات المباشرة للداخل	35.3	38.5	%9.1
الاستثمار في المحفظة المالية	3.6	4.1	%13.9
استثمارات البنوك	-32.1	-45.5	%41.7
*استثمارات الأوراق المالية	-5.1	-22.1	%333.3
*الاستثمارات الأخرى (الودائع والقروض)	-27.0	-23.3	%-13.7
استثمارات خاصة غير بنكية	-27.0	-29.1	%7.8
*مؤسسات القطاع العام	-115.0	-118.9	%3.4

المصدر: المصرف المركزي، التقرير السنوي 2013

الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014

om

ثالثاً:
السكـــان والقـــوى العـــامـــلة

1. السكان

تعد معرفة عدد السكان ونموهم في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة أساسية وبوصلة مهمة لعمليات التخطيط والتنمية الاقتصادية،والاجتماعية،والعمرانية وتنفيذ برامجها ، فالسكان هم أداة التنمية ومحورها وهم أيضا هدفها وأهم تحدياتها، وذلك نظرا لما للدولة من خصوصية في سرعة التغيرات السكانية ومستوياتها والتي تنشأ خارج إطار الأسباب التقليدية للنمو السكاني وتوزيعاته الهيكلية، ونظرا لعدم إجراء تعداد سكاني على مستوى الدولة بعد عام 2005 بادر المركز الوطني للاحصاء باعداد تقدير للسكان عن عام 2010 والذي بلغ 8264 ألف نسمة، واستنادا إلى ذلك وإلى معدل نمو السكان بالسنوات الأخيرة تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي عدد السكان بالدولة إلى 8.543304 مليون نسمة عام 2013 عن مستواه البالغ 8.442000 نسمة عام 2012 بنسبة نمو بلغت 1.2 %.

2. القوى العاملة

حسب المركز الوطني للإحصاء تستند بيانات القوى العاملة إلى المسوح الدورية التي يتم إجراؤها بشكل منتظم من قبل المراكز الإحصائية حسب التوصيات والمعايير الدولية وأنه لم يتم تنفيذ مسح للقوى العاملة للأعوام 2010–2012، واستنادا إلى مسح القوى العاملة للمركز الوطني للإحصاء عام 2009 وتقديرات المنظمات الدولية، فقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة عام 2012 نحو 79.0 % من إجمالي عدد السكان في سن 15عام فما فوق، كما بلغ معدل المشتغلين نحو 76.0 % من إجمالي عدد السكان في سن 15عام فما فوق، وتراجع معدل البطالة إلى نحو 4.0 % عام 2012 عن مستواها البالغ 4.6% من حجم القوى العاملة عام2011.

2.1 توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

جدول (21) تقديرات المشتغلون وحجم الأجور حسب القطاعات الاقتصادية للعام (2012)

القطاعات	*المشتغلون		**حجم الأجور	
	العدد (ألف)	%	القيمة مليون درهم	%
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	246	%4.5	3812	%1.1
النفط الخام والغاز الطبيعي	68	%1.3	12372	%3.6
المحاجر	12	%0.2	328	%0.1
الصناعات التحويلية	659	%12.2	35760	%10.4
الكهرباء والغاز والماء	65	%1.2	4982	%1.4
التشييد والبناء	1108	%20.4	42732	%12.4
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	1050	%19.3	46698	%13.5
المطاعم والفنادق	264	%4.9	11737	%3.4
النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	388	%7.1	31059	%9.0
الاتصالات	14	%0.3	4473	%1.3
العقارات وخدمات الأعمال	213	%3.9	38517	%11.1
الخدمات الاجتماعية والشخصية	219	%4.0	24942	%7.2
قطاع المشروعات المالية	78	%1.4	18623	%5.4
قطاع الخدمات الحكومية	596	%11.0	63841	%18.5
الخدمات المنزلية	454	%8.4	5451	%1.6
المجموع	5434	%100	345326	%100

** المصدر: المركز الوطني للإحصاء

* تقديرات

شكل (8) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام (2012)

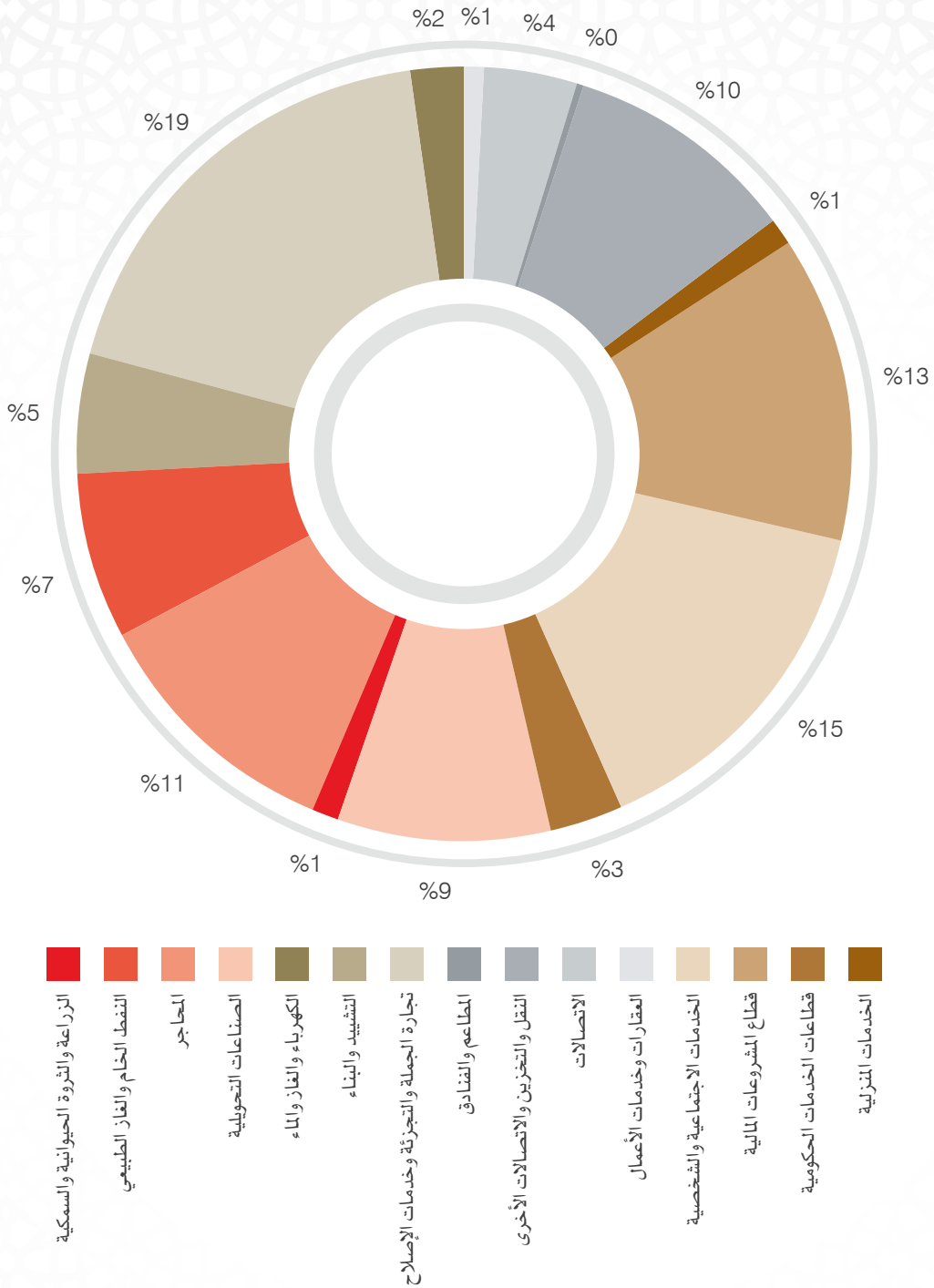

شكل (9) التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام (2012)

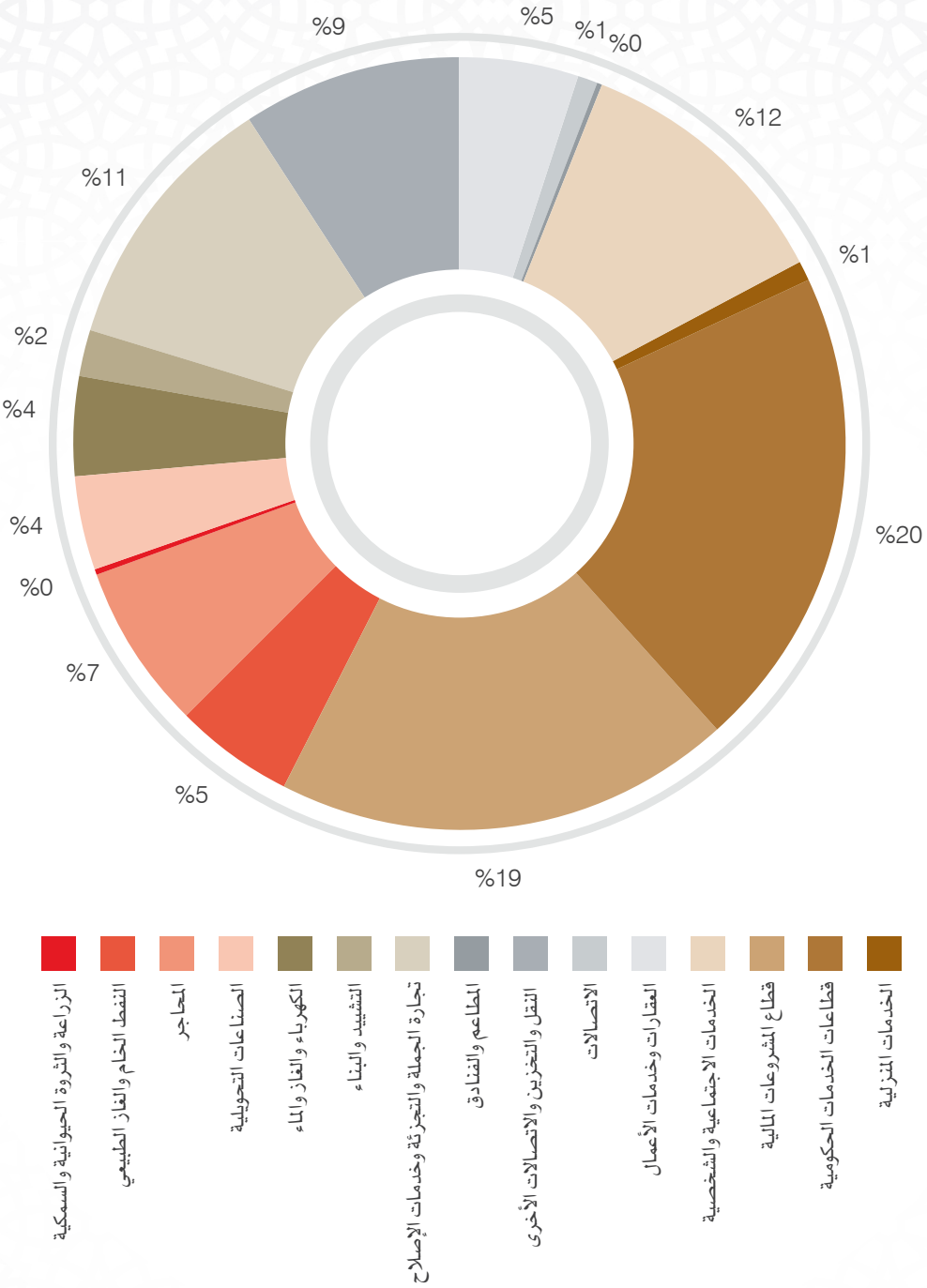

وطبقا لبيانات توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية جاء قطاع التشييد والبناء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث استيعاب المشتغلين بالدولة وبنسبة 20.4%، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح بنسبة 19.3%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12.2 %، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 11.0% وقطاع الخدمات المنزلية بنسبة 8.4%، وبلغ ما استوعبته القطاعات الخمسة نحو 71.3% من إجمالي عدد المشتغلين المقدر بالدولة خلال عام 2012. وفيما يتعلق بأجور وتعويضات المشتغلين جاء قطاع الخدمات الحكومية في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي تتقاضى أجور بالدولة وبنسبة 18.5% من إجمالي تعويضات المشتغلين، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وقطاع التشييد والبناء بنسبة 13.5% و 12.4% على الترتيب، ثم قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 11.1%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 10.4%، وقد بلغ نسبة مجموع تعويضات القطاعات الخمسة نحو 65.9% (أو نحو 227.5 مليار درهم) من إجمالي تعويضات المشتغلين المقدره بالدولة خلال عام 2012.

2.2 المشتغلين بالقطاع الخاص

تشير بيانات وزارة العمل إلى تطور حجم العمالة بالقطاع الخاص بالدولة من 3.9 مليون عام 2011 إلى نحو 4.0 مليون عام 2013 بمعدل نمو بلغ نحو 1.3 %.

جدول (22): القوة العاملة بالقطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة (مليون عامل)

العام	عدد العاملين (بالمليون)	أهم قطاعات تركز العمالة
2011	3.9	التشييد والبناء -التجارة -العقارات وخدمات الأعمال-الصناعات التحويلية -النقل والتخزين والاتصالات -الفنادق والمطاعم -الوساطة المالية
2012	4.0	التشييد والبناء -التجارة -العقارات وخدمات الأعمال-الصناعات التحويلية -النقل والتخزين والاتصالات -الفنادق والمطاعم -الوساطة المالية
2013	4.0	التشييد والبناء -التجارة -العقارات وخدمات الأعمال-الصناعات التحويلية -النقل والتخزين والاتصالات -الفنادق والمطاعم -الوساطة المالية

المصدر : المركز الوطني للاحصاء

كما تشير نفس البيانات إلى أنه طبقا لمسح القوى العاملة 2009 الذي قام به المركز الوطني للإحصاء، أن نسبة المواطنين العاملين بالقطاع الخاص إلى مجموع المواطنين العاملين لا تتجاوز 7%، في حين بلغ إجمالي المواطنين العاملين في القطاع الخاص والمسجلين في وزارة العمل حوالي 28,198 مواطن حتى نهاية أكتوبر 2014، وأن نسبة البطالة في أوساط المواطنين بالقطاع الخاص تقدر بـ 14% أي ما يقارب 35 ألف مواطن متعطل على مستوى الدولة.

04

رابعاً:
القضايا الاقتصادية المعاصرة

1. الأهمية الاقتصادية لفوز الإمارات بتنظيم معرض إكسبو الدولي 2020

يعتبر «إكسبو الدولي» أكبر تظاهرة فنية وثقافية وعلمية وحضارية في التاريخ ، ومن أبرز المحافل العالمية المعنية بتشجيع الابتكار الإنساني والإبداع والحث عليها كسبيل لإيجاد حلول خلاقة تساعد الإنسان على التغلب على ما يواجهه في حياته من تحديات، وتعينه على اكتشاف آفاق تنموية جديدة والاستفادة منها، وقد انطلق المعرض للمرة الأولى في لندن عام 1851 تحت عنوان "المعرض العظيم لمنتجات الصناعة من دول العالم" كأحد الفعاليات المتميزة التي ترمي إلى تعزيز العلاقات الدولية، والاحتفاء بالتنوع الثقافي، وتقدير الإبداعات التكنولوجية ، ويقام المعرض كل 5 أعوام.

1.1 مشاركات الامارات في معارض اكسبو الدولية

يعود تاريخ مشاركة الدولة في معارض إكسبو الدولية إلى أربعة عقود مضت عندما شاركت أبوظبي في معرض إكسبو بمدينة أوساكا اليابانية عام 1970، وكان آخرها مشاركة الإمارات في "معرض إكسبو الدولي 2012" في مدينة يوسو الكورية الجنوبية ، وستشارك الدولة في معرض إكسبو بميلانو عام 2015 والذي سيُنظم تحت شعار: "تغذية الكوكب، طاقة للحياة".

1.2 بصمات معرض إكسبو على المجتمع الدولي

يواصل معرض إكسبو الدوليمنذ بداية انطلاق دوراته تقاليد الإبداع والابتكار التي تركت بصماتٌ واضحة في مختلف المجالات الثقافية والتكنولوجية والمعمارية ، والتي يوضحها أمثلة الجدول التالي :

جدول (23)

الدولة	الدورة	الإنجازات
بريطانيا / لندن	1851	بناء متحف فيكتوريا وألبرت
أمريكا / فلاديفيا	1876	أول جهاز هاتف – وأول آلة كاتبة – صلصة طماطم هاينز.
فرنسا / باريس	1889	تشييد برج إيفل – تقدم التطورات العلمية والتكنولوجية
فرنسا / باريس	1900	السلالم الكهربائية – محركات الديزل – عجلات الملاهي العملاقة – الأفلام الناطقة – الدورة الثانية للألعاب الأوليمبية – مترو باريس..
أمريكا /سان لويس	1904	أكواز المثلجات الصالحة للأكل– الاحتفال بمئوية شراء لوزيانا
ايطاليا / ميلانو	1906	انتهاء حفر نفق سيمبلون.
أمريكا /سان فرانسيسكو	1915	افتتاح قناة بنما – الاحتفال بانشاء سان فرانسيسكو.

الدولة	الدورة	الإنجازات
بلجيكا	1958	نصب "الأتوميوم" الضخم المصنوع من الكريستال الصلب، والذي يعتبر أحد أهم معالم مدينة بروكسل.
كندا / مونتريال	1967	تطوير الطريق السريع ديكاري/ أوتوروت، إنشاء نفق وجسر لويس هيبوليت لافونتين ، كان المعرض مصدر إلهام لتسمية فريق البيسبول المعروف مونتريال إكسبوز. تحول موقع المعرض إلى منتزه مميز يخلد ذكرى وفاة جان درابو الذي ارتبط اسمه بالعديد من الإنجازات المميزة في مونتريال – مترو مونتريال.
اليابان / أوساكا	1970	عرض النماذج الأولى للهواتف النقالة
أسبانيا / لشبونة	1998	توسيع مترو لشبونة.
كندا / فانكوفر	1986	القطار الكهربائي – والقطار المعلّق – وقوارب الجندول– والتاكسي المائي.
استراليا / برزبن	1988	استخدام أسلاك اتصال بطول يقارب 2000 كيلومتر خلال بناء موقع "معرض إكسبو الدولي" بمدينة برزبن الأسترالية.
ألمانيا / هانوف	2000	اكتسبت ألمانيا 7.3 مليار دولاروتحولت المنطقة الجنوبية الشرقية المحيطة بإكسبو بلازا إلى مركز لتقنية المعلومات والتصميم والإعلام والفنون في مدينة هانوفر.
الصين / شنغهاى	2010	تحويل منطقة الصناعات الثقيلة الواقعة وسط شنغهاي إلى منطقة نابضة بالحياة التجارية والثقافية وإنشاء متحف شنغهاي للفن المعاصر – قصر الصين للفنون.
كوريا الجنوبية / يوسو	2012	التوعية بأهمية المحافظة على النظام البيئي البحري وتأثير التغير المناخي.
ايطاليا / ميلانو	2015	

1.3 العوامل التي أهلت دولة الامارات العربية المتحدة بتنظيم معرض اكسبو دبي 2020

1- البنية التحتية العالميةللدولة عامة وإمارة دبيخاصة.

2- القدرات التنظيمية لإمارة دبي التي دأبت على تنظيم العديد من الفعاليات والمؤتمرات الدولية.

3- الدبلوماسية النشطة.

1.4 الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لفوز دولة الامارات العربية المتحدة بتنظيم معرض اكسبو دبي 2020

يتوقع أن تصل العائدات المالية المتوقعة للإمارات من تنظيم فعاليات المعرض إلى نحو 139.0 مليار درهم، حيث مقدر أن تستقبل الدولة أكثر من 25.0 مليون زائر خلال فترة انعقاده التي تصل إلى ستة أشهر، سيأتي نحو 70.0% منهم من خارج الدولة ما يحقق دفعة قوية في انعاش وازدهار ورواج الحركة الاقتصادية والتجارية بالدولة وعلى رأسها السياحة وشركات الطيران ومشاريع البنية التحتية.

كما تشير الدراسات المبدئية إلى أن استضافة المعرض ستحدث طفرة كبيرة في اقتصاد دبي ومضاعفة إنتاجها الاقتصادي والتجاري ثلاث مرات ، لتسهم في إيجاد نحو 277 ألف فرصة عمل في الدولة ما بين عامي 2013 و2020 وستكون كل فرصة من تلك الفرص مسؤولة عن تحقيق الاستدامة لنحو 50 وظيفة في المنطقة المحيطة الممتده من إفريقيا حتى جنوب آسيا مروراً بالعالم العربي.

متوقع أن تصل كلفة إنشاء البنى التحتية واللوجستية لـ"إكسبو 2020" إلى أكثر من 9.0 مليارات دولار، فضلا بناء آلاف الفنادق الجديدة ، وتشييد مدن جديدة عملاقة مثل مدينة محمد بن راشد، علاوة على تطوير شامل للبنية التحتية للإمارة.

سيمثل المعرض نقطة التقاء رئيسية للمجتمع الدولي لمشاركة الابتكارات وإحراز تقدم بشأن القضايا التي تهم الاقتصاد العالميوالتنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة.

2 الامارات والطاقة المستدامة

ان دولة الإمارات العربية المتحدة تعد منصة عالمية للتعاون والنقاش العالمي حول موضوعات الطاقة المتجددة وتغير المناخ من خلال استضافتها العديد من الأحداث والمؤتمرات الدولية الهامة كالقمة العالمية لطاقة المستقبل التي تعقد سنوياً في أبوظبي، وذلك تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله.

تلعب الإمارات دوراً رياديا في مجال الطاقة المتجددة وقضايا تغير المناخ، حيث تكللت الجهود المبذولة بهذا الصدد بنجاح مساعيها لاستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" في أبوظبي، والتى تعد قادرة على التصدي لتداعيات تغير المناخ، وتحقيق أمن الطاقة وضمان وصولها للجميع.

تعد الإمارات المحرك الأول في المنطقة في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتعد مبادرة "مصدر" نموذج ناجح في هذا المجال، وهناك العديد من المشروعات التي نفذتها الإمارات في مجال الطاقة المتجددة منها "شمس 1" التي تعد أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم وتنتج 100 ميجاواط، ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبوظبي، وستنتج هذه المحطة 100 ميجاواط، وتم طرح إنشاء المحطة في مناقصة، ثم الحديقة الشمسية في دبي.

أن للإمارات جهود كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، وتعد أول محرك للطاقة النظيفة في المنطقة من خلال سلسلة من الإجراءات منها "مبادرة مصدر" التي تعتبر مبادرة استراتيجية على المدى الطويل، ثم معهد مصدر الذي يعد أول جامعة على مستوى الدراسات العليا في العالم مكرسة لتقديم حلول واقعية للقضايا المتعلقة بالاستدامة وبرنامج المنح الدراسية، حيث يوفر 20 منحة سنوياً، ومشروع مصفوفة لندن الذي يعد أكبر محطة لإنتاج الطاقة من الرياح البحرية، ومشروع إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في موريتانيا ومشروع إنتاج الطاقة من الرياح في سيشل.

كما أن استضافة العاصمة أبوظبي لفعاليات قمة طاقة المستقبل يؤكد دعم الإمارات للجهود العالمية لتعزيز الطاقة المتجددة، حيث حضر فعاليات القمة أكثر من 1000 مشارك وخبير ومسؤول من 150 دولة شاركون في رسم الطريق لمستقبل الطاقة المستدامة، وبذلك ستواصل أبوظبي دفع النقاش فيما يتصل بالطاقة المتجددة العالمي.

ولقد حققت دولة الامارات العربية المتحدة إنجازات ضخمة وإحداث نقطة تحول في توفير خدمات متطورة وإنشاء المستشفيات والمدارس والمساجد داخل الدولة وعلى مستوى العالم.

لقدأعلنت "آيرينا" عن مشروعات جديدة منها خريطة الطريق للطاقة المتجددة وإعادة رسم خريطة الطاقة المتجددة في عام 2030 ،وإطلاق مبادرة "REMAP" التي تركز على مضاعفة الطاقة المتجددة، وأن تكون الطاقة المستدامة للجميع، وهناك نحو 32 خبيراً من مختلف دول العالم وبالتعاون مع "آيرينا" يعملون على استخدامات الطاقة المتجددة في مختلف دول العالم، وستركز هذه المبادرات على مضاعفة الطاقات المتجددة.

كما سيتم إطلاق مبادرة الأطلس العالمي الذي يتضمن موارد ومخزون الطاقة المتجددة والطاقة المستقبلية على مستوى العالم حتى العام 2030 ،ويشارك في مشروع الأطلس العالمي نحو 50 دولة بالتعاون مع مختبرات الطاقة في ألمانيا وأمريكا وتم وضع نظام مبتكر لتبادل المعلومات.

ولقد تم تأسيس قاعدة بيانات فريدة تشمل نحو 9 آلاف مأخذ أو مقدم للطاقة ومشاريعها لحساب تكلفة الطاقة، وتبين أن تكلفة نقل الطاقة المتجددة انخفضت بنسبة 55% مع استخدام الألياف البصرية، كما قدمت "آيرينا" دراسة شاملة عن قطاع النقل وتكلفة الطاقة المستخدمة فيها، إلى جانب دراسات اخرى عن الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية والتدفئة والتبريد.

إننا نعيش في عصر تحولات غير مسبوقة في مجال الطاقة المتجددة، وإن مشهد العالم في السنوات العشرين المقبلة سيتغير نتيجة النمو الاقتصادي والتحضر والطلب المتنامي على الطاقة، وعلينا كمجتمع عالمي إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي نواجهها، فعدد السكان كان في العام 2010 نحو 6.9 مليار نسمة من المتوقع أن يصل إلى 8.3 مليار بحلول عام 2030، منهم 1.3 مليار نسمة في المدن في العالم النامي، ما يرفع الطلب على الطاقة، وسيرتفع عدد السكان من الطبقة الوسطى من 2.5 مليار إلى 3.9 مليار نسمة في البلدان النامية، ما يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة والمياه والغذاء.

ان التحديات المستقبلية تتمثل فى أن الطاقة في الأساس لجميع الانشطة الاقتصادية تقريباً، والتوقعات تشير إلى أنه سيكون هناك زيادة بنسبة 33% في الطلب العالمي على الطاقة بحلول العام 2030 ،وهناك توقع بزيادة معدلات النمو في النقل بنسبة 30% والتدفئة بنسبة 20% ونسبة الطلب على الخدمات الصحية 60% بحلول العام 2030 ،في المقابل فإن مليار نسمة في العام 2030 سيعيشون من دون الحصول على الكهرباء، و2.5 مليار نسمه من دون مرافق الطهي النظيفة، وهذا كله سيعزز من الطلب المتنامي على الطاقة بالذات في آسيا وفي إفريقيا والهند، وذلك بحدود ثلاثة أضعاف، وهذا له آثار وخيمة على تغير المناخ، فلقد وصل تركيز انبعاثات الكربون إلى 400 مليون جزئ، وهذا سيكون له آثار هائلة في إنتاج واستهلاك الطاقة.

ولتوضيح حجم المشكلة ،فان 1.3 مليار نسمة لا تصلهم الطاقة، بينما أن الطاقة المتجددة تشكل جزءاً من حل قضايا البيئة وأمن الطاقة والتنمية البشرية، وفي المقابل مشروعات الطاقة المتجددة ستوفر 5.7 مليون وظيفة على المستوى العالمي.

ولقد أجرت "آيرينا" العديد من الدراسات والأبحاث بالتعاون مع مراكز بحثية عالمية حول تقييم الجاهزية للطاقة المتجددة في 18 بلداً في روسيا وإفريقيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، وهناك طلب متزايد من دول عدة لإجراء أبحاث ودراسات حول الطاقة المتجددة. هذا على الرغم من المعوقات الكثيرة التى تعمل "آيرينا" على اجتيازها، فعلى سبيل المثال الدول الجزرية أي التي تقع في الجزر تفتقر إلى الطاقة، لذلك تركز عليها "آيرينا" من خلال إجراء الأبحاث والدراسات، نظراً لأن بعض الجزر تنفق ما يصل إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي على استيراد الوقود الأحفوري.

كما تعمل "آيرينا" على مساعدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الحصول على حصة عالية من الطاقة المتجددة، وجارٍ تنفيذ مشروع الطاقة الحرارية الأرضية في جبال الانديز، ومشروع ممر الطاقة النظيفة في أمريكا.

ولتوضيح حجم المشكلة ، فمنذ عام 2008 زاد إنتاج الطاقة المتجددة الحديثة بمعدل أسرع بكثير من الوقود الأحفوري، وزاد استهلاك الطاقة الإقليمية بنسبة 15% بين عامي 2007 و2010 ،ويرجع ذلك إلى النمو السكاني والاقتصادي، وبلغ إجمالي الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة 2.9 مليار دولار في عام 2012 بزيادة 40% على عام 2011 ،وتجري دراسة تسعير الطاقة في كل من مصر وليبيا والأردن والمغرب وتونس.

أن الطاقة المتجددة ستصبح صناعة في دول مجلس التعاون الخليجي ترصد لها مليارات الدولارات، كما أن مشروعات الطاقة المتجددة ستوفر 116 ألف وظيفة سنوياً في دول "التعاون"، إلى جانب تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحدود 1.2 جيجاطن، وتوفير 3.9 مليار برميل من النفط تبلغ ما يعادل 200 مليار دولار، كما أن هناك مشروعات في الطاقة المتجددة في السعودية، منها إنشاء محطة لتوليد الطاقة بالرياح قدرتها الإنتاجية 70 ميجاواط، وإنشاء محطة للطاقة الشمسية في السعودية قدرتها الإنتاجية 54 ميجاواط.

وبذلك تعد الإمارات أولى الدول المبادرة في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة ، كما انها ألهمت دول مجلس التعاون الخليجي لتبني خطط طموحة لاستخدام الطاقة المتجددة.

05

خامساً:
التوقعات الاقتصادية لعام 2014

التوقعات الاقتصادية لعام 2014

من المتوقع مع بقاء أسعار النفط عند معدلات مرتفعة وفي ظل التعافي المنتظر للاقتصاد العالمي أن يستمر اقتصاد الدولة في تحقيق معدلات نمو ايجابية تصل الى حوالي 5.0% طبقا للبنك الدولي(وطبقا للاسكوا 5.2%) في العام 2014 مدفوعاً بالنتائج الجيدة في السنوات السابقة، وعلى ضوء المؤشرات والمتغيرات الإيجابية التي تحققت عام 2013.

ففي قطاع الصناعات التحويلية ستتحول الدولة في غضون السنوات القادمة لأكبر منتج للألمنيوم بالعالم، كما ستساهم المدن الصناعية المتخصصة والصناعات النوعية (السفن والطائرات) في رفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج وإحداث المزيد من التنويع في مصادر الدخل، وبالنسبة لقطاع السياحة والسفر يتوقع استمرار نموه بشكل سريع في ظل تحول الدولة لوجهة سياحية دولية وفوز دبي باستضافة معرض إكسبو 2020، وسيشهد قطاع التجارة الخارجية نمواً ملحوظاً خلال العام الحالي اذ يتوقع ارتفاع الصادرات السلعية بما فيها الصادرات النفطيةبنسبة 5.8% لتصل إلى حوالي 1.4 تريليون درهم مقابل حوالي1.3 تريليون درهم في العام الماضي 2013، ونظراً للانتعاش والزيادة المتوقعة في نشاط إعادة التصدير، فسوف ترتفع ايضا قيمة الواردات بنسبة كبيرة هذا العام لتصل الى حوالي 885 مليار درهم مقابل 797 مليار درهم في العام 2013.

يتوقع أن تحقق الموازنة العامة فائضاً بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ضعف المستوى المتحقق في العام 2012، وألا يتعدى معدل التضخم نسبه 2.0% بسبب المرونة التي يتمتع بها اقتصادنا الوطني، وامتلاك القدرة والآليات على اتخاذ الإجراءات المناسبة لضبط الأسعار وكبح جماح التضخم.

بالنظر إلى أن عام 2013 شهد نمواً بنسبة 20.0% في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فإنه من المنتظر أن تستمر أسواق الدولة والبيئة الاقتصادية المواتية في تشكيل وجهه جاذبة للمزيدمن تلك الاستثمارات خلال عام 2014 في العديد من القطاعات الاقتصادية غير النفطية وعلى رأسها القطاع السياحي وقطاعي العقارات والإنشاءات والأسواق المالية، ومقدر لها ان ترتفع لتصل الى حوالي 44 مليار درهم.

أجمعت مؤسسات مالية دولية على قدرة الاقتصاد الوطني على مواصلة وتيرة النمو المرتفع خلال السنوات المقبلة، على الرغم من التقلبات الراهنة في أسعار النفط العالمية، بفضل ما يتمتع به من مستويات عالية من التنوع، يعكسه النمو الواسع للقطاعات غير النفطية، المقدر أن يصل إلى 5,2% بنهاية عام 2014.

ولقد أظهر تقرير لمعهد التمويل الدولى لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ان الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 تسارعاً ملحوظاً في وتيرة نمو القطاعات غير النفطية، التي يتصدرها قطاع السياحة والنقل والتجارة والعقارات، ومن المتوقع أن تحافظ السياسات المالية والنقدية في الدولة على أدائها المتميز، بما ينعكس على النمو في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بنهاية عام 2014 ليصل إلى 4,6%.

ونوه التقرير على الانعكاسات الإيجابية المتوقعة لاستضافة إكسبو 2020 على دعم النمو الاقتصادي لدبي بوجه خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام خلال السنوات المقبلة، مشيراً إلى أن الإمارات نجحت بفضل ما تتمتع به من بيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة في جذب الكثير من رؤس الأموال من أسواق ناشئة عدة مثل روسيا والهند والصين، فضلاً عن الأسواق المحيطة، وذلك خلال الأشهر الماضية، قدرها بنحو 12 مليار دولار، شكلت نحو3% من الناتج المحلي الإجمالي.

ونوه التقرير بمتانة النظام المصرفي في الإمارات وقوة رسملة البنوك الإماراتية، وتزايد ربحيتها، في أعقاب تحسن البيئة التشغيلية وجودة الأصول وتراجع مستوى المخصصات المجنبة لتغطية الديون المتعثرة، متوقعاً أن تتراجع نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الإقراض فى عام 2014 لتصل إلى 7,4% مقارنة مع 8,1% عام 2013، و8,7% في عام 2012.

كما توقع صندوق النقد الدولى أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للإمارات إلى 474,2 مليار دولار (1,74 تريليون درهم) عام 2018، مقارنة بنحو 377 مليار دولار العام الماضي. كما أشار تقرير النقد الدولي إلى المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الكلي لدولة الإمارات، ما يعكس قوة النمو الذي يشهده اقتصاد الدولة.

توقعات النمو الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والنامية

من المتوقع أن يتحسن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الصاعدة والنامية ككل بشكل طفيف عام 2014 بسبب البطء في نمو الصين من 7.7% عام 2013 إلى 7.5% في عام 2014، واستمرار التحديات الهيكلية والسياسية التي تواجه الصين. مع الاشارة إلى تحقيق النمو ارتداداً ايجابياً قوياً في الصين خلال النصف الثاني من 2013، وما يرجع في معظمه الى تسارع النشاط الاستثماري. إلا أن بعض الاقتصادات الصاعدة الكبرى لا تزال تواجه العديد من العيوب الهيكلية والقيود التي تعيق المزيد من الاستثمارات ونمو الإنتاجية بشكل أسرع. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الإقتصادات الصاعدة والنامية 5.1% عام 2014 و5.4% عام 2015. وإن أي تباطؤ في النمو في الصين سيؤثر على العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى، وأهمها البلدان المصدرة للسلع الأولية.

وقد بدأت الصين وعدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة تجاوز مرحلة الذروة الدورية والاستفادة من تحسن الطلب الخارجي في الاقتصادات المتقدمة، ومن المتوقع أن تظل معدلات نموها أعلى من معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة، لكنها أقل من المستويات المرتفعة المسجلة خلال السنوات الأخيرة.

وفي مقارنة لمعدلات النمو المحققة في الاقاليم الصاعدة والنامية، فقد تصدرت آسيا الصاعدة النمو فيها بنسبة 6.3% مع نهاية العام 2013، مقابل 5% لأفريقيا جنوب الصحراء، و2.3% لأوروبا الشرقية والوسطى، و2.1% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويظل التقلب في الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية يمثل مصدراً للقلق في الاقتصادات الصاعدة، حيث من المتوقع أن ينخفض الفائض في الحساب الجاري للإقتصادات الصاعدة والنامية كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي من 1.4% عام 2012 إلى 0.83% عام 2013، فإلى 0.81% عام 2014. وبالنسبة لكل إقليم على حدة، فمن المتوقع أن تسجل منطقة شرق ووسط أوروبا عجزاً بنسبة 4.5 % من ناتجها المحلي الإجمالي خلال العام الحالي، وكومنولث الدول المستقلة فائضاً بنسبة 1.6%، وآسيا الصاعدة فائضاً بنسبة 1.31%، وأميركا اللاتينية والكاريبي عجزاً بنسبة 2.4%، أفريقيا جنوب الصحراء عجزاً بنسبة 4%، في حين تحقق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فائضاً بنسبة 9.26 %.